



PROVISIONAL

A/37/PV.7
30 September 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(هـنـفـاريسـا)	السيد هولاي	: الرئيس
(أوغندا)	السيد بارتिका ساكاجا (نائب الرئيس)	: ثم
(جامايكا)	السيد بارتليت (نائب الرئيس)	: ثم

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي بيانات كل من :

السيد انسي (ترينيداد وتوباغو)
السيد فيشر (جمهورية ألمانيا الديمقراطية)
السيد باهر (النمسا)
السيد قائد السبسي (تونس)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

82-63037/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد انسي (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد
 الرئيس ، اسمحوا لي باسم وفد ترينيداد وتوباغو ان اهنئكم على انتخابكم بالا جماع لمنصب رئيس
 الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد بلادى واثق من ان خبرتكم ومهارتكم الكبيرتين
 ستسهمان اسهاما كبيرا في نجاح اعمال هذه الجمعية . انكم ممثل مرموق لبلد تقيم معه ترينيداد
 وتوباغو علاقات ودية للغاية . اود ايضا ان أشيد بالرئيس السابق ، السيد عصمت كتاني من
 العراق ، لادائه الجدير بالثناء خلال السنة الماضية ، ليس باعتباره رئيسا للدورة العادية
 السادسة والثلاثين للجمعية العامة فحسب ، ولكن ايضا بصفته رئيسا للدورة الاستثنائية الثانية
 للجمعية المكروسة لنزع السلاح والدورات الاستثنائية الطارئة الاخرى للجمعية العامة .
 منذ عشرين سنة ، انضم ترينيداد وتوباغو ، وهو بلد نام حديث الاستقلال الى هذه
 المنظمة . وقد جذب انتباهنا ، كآخرين ، نظام الامن الجماعي المكروس في ميثاق الامم المتحدة .
 لقد كان هذا هو الذى حفزنا على السعي الى الانضمام الى الامم المتحدة ، فور تحقيقنا
 للاستقلال . ولم تكن لدينا الرغبة في انفاق أية نفقات ضخمة على الاسلحة او ادوات الحرب المتطورة
 بغية تأمين استقلالنا . ولا الوسيلة لذلك وحتى اولئك الذين ساروا في هذا الدرب يضللون انفسهم
 بالاعتقاد انه يمكنهم ان يكونوا امنين .

واليوم فان ترينيداد وتوباغو تنظر بقلق بالغ الى الهوة الآخذة في الاتساع بين مبادئ الميثاق واهدافه وبين اللاشعرية المتزايدة في المجتمع العالمي . وتمارس هذه اللاشعرية في تجاهل كامل ومؤسف لحياة البشر ومعاناتهم ودون احترام لكرامة الانسان . من المؤكد ان التاريخ سيدين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بسبب عجزها المزمع في مواجهة هذه اللاشعرية . وقد اخفق مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية المتعلقة بحفظ السلم والأمن وفي أن يعمل وفقا لمبادئ الميثاق واهدافه . وان فقدان الثقة في منظومة الأمم المتحدة يقترب بالعالم من حافة الهاوية اذ تسعى دول الى فرض ارادتها على دول اخرى بالقوة وتتجاهل قرارات الهيئة العالمية الهادفة الى تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

ان رفض دول أعضاء التنديد باستخدام القوة كأداة من ادوات السياسة الوطنية ورفض احترام وحدة اراضي الدول واستقلالها والتماس التسوية السلمية للمنازعات ، كل هذا قد ادى الى نشوء عدد متزايد من الازمات التي تهدد بابتلاعنا جميعا في حريق لم يسبق له مثيل من الرعب والتدمير . وان اميننا العام الذي يجدر بنا ان ننوه بجهوده الماهرة والدؤوبة في العام الماضي قد حذر بما نصه :

"علينا ان نعكس مسار هذا الاتجاه قبل ان نجلب على انفسنا مرة أخرى كارثة

عالمية . وقبل ان نجد انفسنا بدون مؤسسات فعالة تكفي لمنعها " . (A/37/1 P.4)

ولكن هل سيلقى هذا التحذير آذانا صاغية وكيف يمكن ذلك عندما تواصل الدول سعيها الى اقامة ما يسمى بتوازن القوى والى زيادة ترساناتها النووية ؟ وكيف يمكن ان يكون ذلك عندما تلجأ الدول الى الأسلحة وترفض الحد مما لديها من أسلحة التدمير الشامل وتخفيضها - وهي أسلحة تتهدد المدنية ذاتها ؟

خلال العام الماضي واصل عدد من المنازعات القديمة التأزم مشكلا عقبات تعترض السلم . وقد نشأت عدة منازعات جديدة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وانزلت حالات النزاع الحاد كارثة ومعاناة كبيرتين بملايين البشر من جنوب الاطلسي الى جنوب شرقي آسيا ، ومن الصحراء الغربية الى الشرق الأوسط ، ومن افريقيا الى امريكا الوسطى .

ومنذ بضعة أيام شهد العالم أشد الأحداث تخلياً عن الانسانية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت الغربية . وقد كان دخول قوات الدفاع الاسرائيلية الى ذلك الجزء من المدينة بهدف مزعوم هو الحيلولة دون المزيد من سفك الدماء بمثابة اشارة بالسماح باطلاق العنان لرعب وحشي ادى الى الذبح الميّت لمئات من المدنيين غير المسلحين - من النساء والأطفال والشيخ - في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين . وقد دوت اصدااء الاستنكار لهذا العمل الهمجي في جميع ارجاء العالم ، وهي شهادة على فظاعة الجريمة التي ارتكبها هؤلاء الذين تواطأوا في تنفيذها . اننا لن نفي ذكرى ضحايا هذه المذبحة حقها وسنخون شعب لبنان اذا لم نتخذ في هذا الوقت تدابير وافية وفعالة للأم جراحهم والنهوض بوحدتهم واعادة اقرار سيادتهم الوطنية . وعلى اقل تقدير ، فاننا نطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية . ان مأساة لبنان تتصل بصورة لا يمكن فصمها ، بمشكلة الشعب الفلسطيني . وتكرر ترينيداد وتوباغو الاعراب عن قناعتها الراسخة بأنه لا يمكن ان يكون هناك ولن يكون هناك سلم دائم في الشرق الأوسط حتى تحظى حقوق الشعب الفلسطيني بالاعتراف والاحترام ويسمح للشعب الفلسطيني ذاته بأن يمارس حقه في تقرير المصير* .

ان الاعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين الهاربين من النزاع السياسي والفوضى الاقتصادية تشهد على اللانسانية المتزايدة التي تسود عالمنا اليوم . وان حالات النزاع هذه تلحق الضرر بالشعوب دائما . ان جماهير الشعب هي التي تعاني عندما تفشل الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق من أجل التسوية السلمية للمنازعات ، أو عندما يجرى تجاهلها كما نرى بصورة متزايدة . وان الكيانات الاقتصادية الهشة للبلدان النامية والتطلعات الانمائية لاجيال كاملة من الشعوب تتعرض للخطر نتيجة للنزاع الفعلي أو نتيجة للنفقات الباهظة التي يتطلبها الاعداد للنزاع . ولعل التوتر الدولي والتلاحم بين الدول الكبرى هما السبب الرئيسي في تحويل موارد العالم عن استخدامها الصحيح الا وهو النهوض برفاه البشرية قاطبة .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بارتिका ساكاجا (اوغندا) .

ليس هناك انعدام للانسانية يبعث على الاشمئزاز كما هو الحال في جنوب افريقيا . حيث يواصل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تحديه للرأى العام العالمى باضطهاد وقمع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا بشكل وحشى . وان المحاولات المستمرة الرامية الى انشاء البانتوستانات ، واحتجاز واعتقال القادة الافريقيين ، وموت المناضلين من أجل الحرية ، واحتجاز الزعماء النقابيين ، كل ذلك يؤكد على الحاجة الى اتخاذ الأمم المتحدة لاجراءات اكثر صرامة لا رغام جنوب افريقيا على الامتثال لمقرراتها وذلك ليس فيما يتصل بالاوضاع في جنوب افريقيا فحسب، بل فيما يتصل أيضا بناميبيا التي تواصل احتلالها بصورة غير شرعية .

ينبغي علينا مرة أخرى ان ندين تصلب بروتوريا في عرقلة تحقيق الاستقلال فى ناميبيا .

ويجب أن ندبر ذلك النظام لاصرازه على استخدام الاراضي الناميبية في القيام
بشن هجمات مسلحة على الدول المجاورة . ونحني باللائمة على ذلك النظام العنصرى على
محاولته اقامة حكومة عميلة في ناميبيا . وفوق كل شيء فاننا نحني باللائمة عليه لاستغلاله
الشرس للموارد الطبيعية والانسانية في ناميبيا دون أن تعود فائدة حقيقية على السكان
الأصليين ، ولقد آن الأوان للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى
يرسي الاطار الوحيد لاستقلال ناميبيا . ولقد حان الوقت ، لوضع حد لأساليب المعاملة
التي استخدمتها بريتوريا عبر السنوات الأربع الماضية لتحرم شعب ناميبيا من حقه الثابت في
تقرير المصير والاستقلال .

لا يمكن الا أن نؤيد صراحة الشعب الناميبى في كفاحه لتحرير نفسه من نير القهر
الاستعمارى ، وان مواصلة ترينيداد وتوباغو التزامها بعملية تصفية الاستعمار قد وضحت من
الدور القيادى الذى تقوم به في لجنة الأربعة والعشرين . وان الأقاليم التي لا تزال في
حاجة إلى تصفية الاستعمار بها ، والكثير منها صغير الحجم ومحدود الموارد تهتم ترينيداد
وتوباغو بصفة خاصة حيث أن العديد من هذه الاقاليم يشكل جزءا من منطقتنا الكاريبية .
وبعض هذه الاقاليم لا يزال في حالة تبعية اقتصادية فعلية . وفي ظل هذه الظروف
يصعب على هذه الاقاليم أن تمارس بحرية حقها في تقرير المصير . ولهذا يجب على السلطة
الاستعمارية أن تخصص الموارد الضرورية لاعداد هذه الاقاليم للاستقلال ، وتوجد أدلة
ضافية تثبت أن بوسع السلطة المستعمرة أن تقوم بذلك اذا ما أرادت .

اذا كانت الصورة السياسية التي رسمتها للعالم تكتنفها المشاكل ، فان الصورة
الاقتصادية ليست أقل اضطرابا . ولا أعتقد أنه يوجد أى شك في أننا نعاني اليوم أسوأ
ترد في الاقتصاد العالمى منذ الثلاثينات . ولعل ما يبعث على القلق بشكل أكبر هو أنه
لا توجد ثقة كبيرة في امكانية الانتعاش الاقتصادى العالمى في العدى القصير ، والثقة أقل
في النظام النقدى والمالى الدولى . ان البطالة ، وهي أحد الويلات التي تعانىها
الانسانية ، قد بلغت أبعادا لا يمكن تخيلها . وقد عشنا في هذه البطالة في العالم النامى

لعدة عقود . وان مستويات البطالة البالغة ١٨ في المائة و ٢٠ في المائة ينظر اليها من جانب بعض الاقتصاديين كمعدلات طبيعية في الدول النامية ، في حين أن النسبة التي تتراوح بين اثنين ونصف وثلاثة في المائة في البلدان المتقدمة النمو تعتبر هي المعيار الطبيعي .

ان حكومة ترينيداد وتوباغو تشعر بقلق عميق لتزايد معدلات البطالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وليس هذا القلق راجعا الى المعاناة الانسانية التي ينطوى عليها ذلك فحسب ، وانما لأن السياسات النقدية لبعض البلدان العظمى والمؤسسات المالية لمعالجة الحالة الاقتصادية العامة هي من النوع الذي يؤدي الى تفاقم المشكلة . وان ارتفاع معدلات الفائدة المقترن بالسياسات النقدية قد زاد بشكل ملحوظ من مشكلة الدين المتزايد على البلدان النامية وتسبب في هروب غير متوقع لرؤوس الأموال* لقد أكدت الأحداث الأخيرة من جديد ان كانت هناك ضرورة الى ذلك ما أصبح عليه التكافل العالمي . ففي البلدان الصناعية ، يوجد عجز كبير ، وسياسات نقدية متشددة ومستويات مرتفعة للتضخم مما أدى الى تذبذب معدلات الفائدة ، وانخفاض في الناتج الصناعي الذي أثر بدوره على أرباح البلدان النامية . وقد واجهت البلدان النامية في نفس الوقت ترديا ملحوظا في مستوى المساعدة الانمائية الرسمية ، وتدهورا في معدلات التجارة ، وارتفاعا في أسعار الواردات ، بما في ذلك الأغذية ، وسياسات حمائية متجددة من جانب البلدان المتقدمة النمو . وفي مواجهة هذه القيود تعجز البلدان النامية عن دفع ثمن وارداتها ، ودفع تكلفة خدمة ديونها . ولقد بلغت هذه القيود من الشدة الى حد أن معظم البلدان النامية تعاني من معدلات نمو سلبية .

لقد كان العام الماضي بالغ الصعوبة بالنسبة لمنطقة الكاريبي . فان الانتكاس الاقتصادي لم يواصل فقط خفض الطلب على السياحة وهي المصدر الأساسي للعملات الاجنبية

* عاد الرئيس الى تولى الرئاسة .

لكثير من البلدان ، ولكن الصادرات الهامة مثل السكر والنفط والبوكسيت/الومينا والموز ، تواجه أيضا أسواقا متراخية أو متردية . وبالنسبة للبلدان التي تعاني بالفعل من معدلات نمو سلبية فان المحصلة الصافية هي أن اقتصاديات هذه البلدان تتأرجح على حافة الانفلاس وبغية تحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة سنويا في السنوات الخمس التالية ، فان بلدان المجتمع الكاريبي ستواجه هوة في الموارد الخارجية تزيد على ٣ بلايين دولار أمريكي . وستحتاج الى دعم من مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف اذا أريد رأب هذه الهوة . ولهذا ننظر بشئ من القلق الى قرار البنك الدولي باعتماد سياسة معدلات الفائدة المتغيرة وادخال رسم مسبق على الاقراض الأمر الذي سيجعل تمويل المشروعات أكثر صعوبة وعناء . وبدون وجود معدلات فائدة أقل وأكثر ثباتا فان المبادرات التي تستهدف تشجيع الاستثمار في الكاريبي غير ذات مغزى .

تؤمن ترينيداد وتوباغو بأن هناك حاجة ماسة الى زيادة ملحوظة في مستوى الاقراض من جانب البنك الدولي . وان تحديد الحد الأدنى لمعدل الزيادة بنسبة ٥ في المائة بصورة فعلية أمر ضروري اذا أريد للبنك أن يواجه احتياجات البلدان النامية .

وفيما يتصل بالصندوق ، فان ترينيداد وتوباغو تؤيد الدعوة الى تحقيق زيادة كبيرة في الحصص واعادة توزيعها بحيث تمنح البلدان النامية بشكل عام ، والتجمعات والمناطق الاقتصادية رأيا أكبر في عمليات الصندوق .

وتشعر ترينيداد وتوباغو بخيبة الأمل اذ لم يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن توزيع حقوق السحب الخاصة ، خلال الفترة الأساسية الحالية ، وأنه رغم المناشدات المستمرة من جانب البلدان النامية لم تتم اقامة صلة مباشرة بين حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي .

ان ترينيداد وتوباغو قد سعت في حدود امكانياتها المتواضعة الى الاسهام في التقدم الاقتصادي لبلدان المجتمع الكاريبي باتاحة الاموال لها عن طريق البنك الانمائي الكاريبي وغيره من مؤسسات التمويل الاقليمية ، وكذلك من خلال برامجنا الخاصة بالتعاون التقني والمساعدة .

وعبر السنوات الخمس الماضية ، ساهمت ترينيداد وتوباغو بمبلغ نصف بليون دولار في دعم موازين المدفوعات والقروض الميسرة وتقديم المنح ومساعدة المشروعات لاجراء الاتحاد الكاريبي وحتى في هذه الظروف الصعبة تواصل ترينيداد وتوباغو التزامها بمساعدة شركائها في الاتحاد الكاريبي . ويحدونا الامل في أن البلدان الاخرى ، لا سيما البلدان الاوفر ثروة في نصف الكرة الذى ننتمى اليه ، ستنفذ وعودها بتقديم المساعدة العملية لبلدان الكاريبي . وبعد ستة أشهر ربما يفوت الاوان . ونأمل أنه عندما تقدم هذه المساعدة أن لا يكون أثر انقسامي على الاقليم وألا تشجع على التخلي عن المبادئ التي تؤمن بها جميع الشعوب الكاريبية .

ان ترينيداد وتوباغو ترى في الحالة الراهنة برهانا واضحا ودقيقا على ضرورة التحويل المنتظم للاقتصاد الدولي وتحقيق المزيد من الادارة المتوازنة العالمية والشاملة له . ونحن نؤمن بأن مصداقية وفاعلية وأهمية الهياكل الاساسية الحالية ودعائها النظرية والفلسفية قد أصبحت موضع تشكيك . وهذا ما جعل الدعوة الى انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد أكثر أهمية من أى وقت مضى .

ومما يبعث على قلقنا أن الجهود الرامية الى الشروع في جولة المفاوضات العالمية الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية لم تحقق نجاحا كبيرا أثناء العام الماضي . فلم يتم التوصل الى اتفاق حتى الآن فيما بين مجموعة السبعة والسبعين والبلدان الصناعية بشأن الاجراءات وجدول الاعمال والاطار الزمني لبدء المفاوضات لمعالجة مشاكل الاقتصاد العالمي بطريقة مترابطة ومتزامنة ومتكاملة . وبدلا من ذلك ترى البلدان النامية ، بشعور متزايد من الاحباط ان هناك تجاوزا وتجاهلا لمصالحها في مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، وفي المداولات في البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

اننى أوجه نداء للبلدان النامية المجتمعة هنا للتحرك بسرعة لتنفيذ برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذى اعتمده مجموعة السبعة والسبعين فسي مؤتمرها الرفيع المستوى في كاراكاس في ايار/مايو ١٩٨١ . والى أن نتمتع بجهودنا الرامية

الى تغيير اهتمامنا واعادة توجيه أنماط تعاوننا الاقتصادي فاننا لن نرى استجابة أكثر ايجابية من المجتمع المتقدم النمو .

وقد لاحظت حكومة ترينيداد وتوباغو بارتياح أن الامم المتحدة ، بعد أربعة عشر عاما من الحوار والمفاوضات المطولة ، قد اعتمدت أخيرا اتفاقية جديدة لقانون البحار . وبعد أعمال مضية كثيرة وجهود تعاونية وأخذ ورد تم التوصل الى " صفقة شاملة " في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ .

ولا بد لي أن اسجل خيبة أمل حكومة ترينيداد وتوباغو لأن أحد المساهمين الرئيسيين في تلك " الصفقة الشاملة " قد اختار أن ينسحب من التسوية التي تم التوصل اليها بعد مفاوضات مضية . ان قرار ذلك المساهم الاساسي بالتخلي عن نظام يتيح انشاء نظام مستقر في حيز البحار أمر يؤسف له . ونحن مازلنا نأمل في أن جميع الدول ستوقع الاتفاقية وتتصادق عليها لجعلها مقبولة عالميا .

وربما يكون من الملائم أن أعرب عن خيبة الامل المتراكمة لدى جميع الشعوب ازاء الفشل في وقف سباق التسلح وتخفيض أسلحة التدمير الشامل . ان الآلاف الذين ساروا في شوارع مدن كثيرة في العالم بغية جذب الانتباه الى الوضع الراهن ، وللتدليل على خوفهم العميق من النتائج الواقعة عليهم وعلى الاجيال المقبلة من سباق التسلح والكارثة النووية ، قد بعثوا برسالة واضحة لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهلها . واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن اهتمام الشعوب في كل مكان باعتماد تدابير عاجلة تهدف الى التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية الحالية ان لم تهدف الى حلها والى ازالة شبح الانتكاس الاقتصادي .

وفي الختام ، أود أن أحث الدول الكبرى على أن لا تدخل الى منطقة الكاريبي تناحراتها ومنازعاتها وما ينجم عنها من توترات . ونحن نطلب من جيراننا في نصف الكرة ان يحلوا منازعاتهم بوسائل سلمية مهما بلغ الثمن . ان حكومة ترينيداد وتوباغو كعهدا في السابق ، تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في ايجاد حلول ودية وسلمية للمنازعات التي تهدد بزعزعة السلم في منطقة الكاريبي وعرقلة التطلعات العادلة لشعوبها الى السلم والأمن والرفاه الاقتصادي .

السيد فيشر (الجمهورية الألمانية الديمقراطية) (تكلم بالألمانية وعمم
الوفد نصا بالانكليزية) : الرفيق الرئيس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه اليكم بتهنئة
حارة لانتخابكم لمنصبكم الرفيع والمسؤول . ونحن نشعر بغبطة خاصة ازاء ذلك لأن بلدكم
والبلد الذي أمثله هنا تربطهما روابط اخوية وثيقة . وأتمنى لكم وللأمين العام السيد بيريز
دي كوييار كل نجاح في أدائكم لواجباتكم . وفي الوقت نفسه ، نود أن نتوجه بشكرنا إلى
رئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، السيد كتاني ، للمهارة والحصافة
العظيمة اللتين أدى بهما مسؤولياته في موقف دولي بالغ الصعوبة بغير شك .
ان الموقف الدولي الراهن لا بد أن يثير لدى الشعوب دواعي قلق عميق . فلم
يحدث منذ الحرب العالمية الثانية ان كان السلام مهدداً بأخطر مما هو فيه اليوم .
ان سياسة المواجهة والحشد العسكري قد أثرت على كل جوانب الحياة . وفي دول
كثيرة فان حالة الاقتصاد ، وبالتالي الأحوال المعيشية للملايين من الشعب العامل ، أخذت
تتردى على نحو سريع ، واتخذت البطالة والفقر ابعاداً هائلة . وفي مواقف مثل هذه ، وكما
علمنا التاريخ فان الاغراء يزداد للسعي الى مخرج من الازمات التي تهز النظام الرأسمالي عن
طريق الدخول في مغامرات عسكرية . ان الذي حرض على نشوب الحرب - مهما كان مكانها
وزمانها - معروف للجميع : ان الذي قام بذلك هو نفس القوى التي تقوم اليوم بعملية توسيع
غير محدود للجبروت العسكري واثارة الصراعات .

ان العقود والمقاطعة والحروب التجارية لا تعيد فقط تطوّر العلاقات الاقتصادية الدولية الى عشرات السنين التي خلت ، ولكنها تحبط أيضا كل الجهود الرامية لاعادة تشكيل هذه العلاقات على أساس ديمقراطي ومتكافئ . ان دعاة مثل هذه السياسة انما يرمون السوفيات على انهم يبدون بذكاء من ذلك أنهم يبدون بذور عدم الثقة ويعرقلون أو يمنعون الحوار السياسي ، ويتسببون في اشارة المتاعب والتوتر بالنسبة لاجراء المفاوضات الدولية ، ويصدّعون التطور الطبيعي للعلاقات الدولية .

وتحت علم معاداة الشيوعية يشنون حربا صليبية ضد كل القوى الواقعية في كـل المجالات وبكل الطرق . انهم لا يتوقفون عند شيء لتحقيق غاياتهم . ولا حتى استخدام القوة رغم أن ميثاق الأمم المتحدة يحظره .

ان ما يرمون اليه هو الهيمنة والسيطرة على العالم . وبينما هذان الهدفان يصعب تحقيقهما ، فانهما طيئران بخطر قاتل ، لأن أية محاولة لتحقيقهما سوف تدفع العالم نحو كارثة نووية رهيبية .

لذلك ، فانه من المنطقي أن الملايين من الأفراد في كل القارات يعطون من أجل تحقيق السلم والوقف الفوري للاتجاه المحموم نحو التسلح ، ويطالبون باستمرار الانفراج على أساس النتائج المفيدة التي تحققت في السبعينات ، وهم يتوقعون أيضا من الأمم المتحدة أن تفي بمسؤولياتها الكبرى في هذا السياق ، بأن تلعب دورها الضروري في الحفاظ على سلم العالم . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد الرأي القائل بأنه من الضروري " احكام طوق الحماية والوقاية المتصل بالأمن الجماعي ، الذي يجب أن

يكون ملجأنا المشترك وأهم مهام الأمم المتحدة " . (A/37/1 ، ص ١٠)

ان التحدي الذي يواجهه كل الانسانية المحبة للسلم من جانب أولئك المصممين على التسلح ، لا بد من الرد عليه بصلافة وتصميم . ان الأمم المتحدة عليها التزام واضح بأن تسهم في كل مجالات نشاطها ، في تطوير العلاقات السلمية التي يمكن أن تؤدي الى رخاء الشعوب . ان المنظمة العالمية تتيح فرعا فريدا للدول لكي تتوافق فيما بينها . ومن المشروع أن نتوقع من

كل الدول الأعضاء أن تستفيد من هذه الفرص المتاحة بروح الميثاق . ومن المؤسف أن بعض الدوائر ، بما في ذلك دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخاصة في الماضي القريب ، قامت بمحاولات لاستبعاد الأمم المتحدة عن تسوية مشكلات حادة ، وللتخلي عن المسؤوليات القانونية والأدبية بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ان جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية الى تعزيز دور وفعالية هذه المنظمة على أساس من ميثاقها ، تأتي في أوانها .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعطل على ضمان أن كل الامكانيات في هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، سوف تستخدم لمنع خطر نشوب حرب نووية ، ولانها سباق التسلح ولتحقيق اتفاقات حول الحد من التسلح ونزع السلاح ، ووضع حد للتخريب العقائدي والحرب النفسية ، فضلا عن ضمان القبول المتجدد للحوار البناء والتعايش السلمي باعتبارهما الاتجاه السائد في العلاقات الدولية ، ولتخفيف حدة التوتر الصراعات الدولية وتسويتها على نحو دائم ، أى على أساس عادل وبالطرق السلمية ، وللتخلي عن سياسة المقاطعة التجارية وتدمير العلاقات القائمة على المعاهدات وتعزيز الروابط والتعاون المفيد بين لكل الأطراف فيما بين كل الشعوب .

ان الاتجاهين المتعارضين اللذين نشهدهما في العلاقات الدولية اليوم ، ظهرا بجملاء كامل في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . ان أغلبية الدول تعتبر ازالة خطر الحرب النووية أولوية كبرى في السياسة الدولية . ان الاقتراحات العديدة التي تقدمت بها الدول الاشتراكية تهدف ، على وجه الدقة ، الى تحقيق هذه الغاية . ان التعهد الرسمي من جانب الاتحاد السوفياتي بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية له أهمية تاريخية . هل يمكن للمرء أن يتخيل دليلا أكثر اقناعا على حسن النية والتصميم على تحقيق السلم ؟

ان الحجج السوفسطائية لا يمكن أن تقضي على كابوس الغنا النووى وانما الذى يقضى على هذا الكابوس هو خطوات فعالة وبسيطة كهذه . ان التعهد المنفرد من جانب الاتحاد السوفياتي يشهد على الجدوية والاستمرارية لسياسته التي اتبعها منذ تأسيسه من ٦٠ عاما .

انها سياسة كامنسة في الاشتراكية ، وهي تلهم الشعوب أيضا الأمل والثقة فـ في وقت التوتر هذا .

ومع الأغلبية العظمى من الدول وما يتفق وطموحات كل قوى السلام ، فـ ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تطالب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم تعهدات مشابهة . ان ذلك سوف يفهم في العالم كله وسوف يجرى تقديره على أنه علامة على استعداد حقيقي لدرء خطر الحرب .

ان مثل هذه الأعمال ، في واقع الأمر ، سوف تكون حاسمة في بدء اعتماد تدابير مشتركة لمنع نشوب حرب نووية . ومن سوء الحظ ، أننا مازلنا نفتقر الى الاستعداد الضروري . وبينما الكثيرون من المشاركين في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي انعقدت هذا العام كانوا يحاولون بجدية تحديد أساليب لتحقيق تدابير لموسسة لنزع السلاح ، فان أعضاء حلف الأطنطسي - كما فعلوا في واشنطن ابان الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح - قرروا في مؤتمرهم للقمة في بون تعزيزا لمكاناتهم العسكرية أكثر وأكثر . انهم يمشون قدما في استعدادات لوضع الصواريخ الأمريكية المتوسطة المدى فـ في أوروبا الغربية من ١٩٨٢ وما بعدها ، ويجلسون بتنفيذ برنامج أسلحتهم الطويلة المدى . ان الخط الذي اتبعه عدد من الدول في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، قد عكس هذه السياسة .

ولا عجب في ذلك ان المرء يكاد ألا يتوقع أن أولئك الذين يتخذون - على نهج ريفار - خططا لتحقيق التفوق العسكري ، يمكنهم أن يوافقوا في الوقت نفسه - على أسس ريفار - على تدابير لتحريم الحرب .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة هذا العام يمكن أن تعمل على أساس عدد كبير من المقترحات المحددة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تشعر بأن هناك حاجة ماسة الى اتخاذ تدابير دون تأخير من أجل تجميد الأسلحة النووية ، وفرض حظر شامل على اجراء التجارب على الأسلحة النووية ، وحظر أسلحة النيوترون .

وفي نفس الوقت انها تؤكد أن المذاهب الخاصة بإمكانية خوض الحرب النووية وحدها
وكسبها ، كلها أمور لا انسانية وتتعارض مع مفهوم الحياة ذاتها . ان مثل هذه المذاهب ترمي
الى تعويد الجماهير على مفهوم الحرب النووية والحرب عموما وأن تجعل ذلك يظهر بوصفه
وسيلة مشروعة لتحقيق غايات سياسية .

في ٨ شباط/فبراير من هذا العام ، تقرر في واشنطن القيام بمزيد من تصعيد
حشد الأسلحة الكيميائية ، وبدء تصنيع منظومات جديدة مثل منظومة الأسلحة الشائبة .
وفي ضوء هذا التطور ، فان التوصل الى حظر شامل وفوري على كل أنواع الأسلحة
الكيميائية أصبح حتما .

(السيد فيشر ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

وتدعو الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى الوضع السريع لاتفاقية ذات علة على أساس خطوط الأحكام الأساسية لاتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، وهو الأمر الذي اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكّسة لنزع السلاح . وهناك نقطة يجب أن نؤكد عليها هنا وهي أن المسؤولية الكبرى عن الحفاظ على السلم تمنع اساءة استخدام مثل هذه المفاوضات ، على سبيل المثال ، لتصعيد زيادة الحشد العسكري .

ولذلك فإن الجماهير في بلادى قد شعرت بالسخط عندما أعلن في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام أن الولايات المتحدة قد مضت الى حد اضافة الصبغة الرسمية على قرارها بعدم الاشتراك في أية معاديات ثلاثية نووية حول الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية في جنيف . وتقتح الجمهورية الديمقراطية الألمانية على الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة أن تتخذ خطوة في اتجاه احراز تقدّم في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة وذلك بأن تؤكد من جديد الواجب القانوني والسياسي للدول في التفاوض بشأن هذه القضايا الحيوية للانسانية على نحو أمين وبحسن نية . وهنا فإني أكرر شيئا قيل من قبل : ففي عالمنا المعاصر ، يتطلب السلم ، ليس مجرد الكلام ، وإنما العمل الذي يجب أن يكون ملموسا وأن يحظى بتأييد جميع الدول .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية مفتوحة العقل أمام أية اقتراحات وسوف تساندها ، أيما كان مقدّمها ، شريطة أن يكون في مقدور هذه الاقتراحات أن تساعد على احراز تقدّم مضموني . ان التعاون الاقتصادي الدولي المزدهر أمر يفيد جميع الأطراف المعنية ، وهو يعزز الأمن الدولي لأن ذلك هو الأساس لمصلحة مشتركة في علاقات مستقرة هادئة . ومن ناحية أخرى ، فان بدء حرب اقتصادية يدمّر ليس فقط نسيج التعاون الاقتصادي الدولي ، وإنما - وأكرر مرة أخرى - يدمر هيكل العلاقات الدولية عموما . والخاسرون في سياسة العقوبات هذه ، التسيبي تتعارض مع القانون الدولي ، هم ليسوا فقط أولئك الذين ينفذونها قليلا أو كثيرا ، بل أولئك الذين يساعدون في تنفيذها أنفسهم .

ومن هنا ، يتعين على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعمل من أجل تعاون بنّاء في جميع المجالات ، وأن تناضل ضد الممارسات الاستعمارية الجديدة وأن تعزز الاستقلال الاقتصادي للدول . ومن الضروري بنفس القدر منع الاستغلال الاستعماري مهما كان القناع الذي يتخفى وراءه والذي يستخدم لتحويل الأعباء الناجمة عن الحشد العسكري والأزمات للشعوب .

ان الأمم المتحدة هي أنسب محفل يمكنه ، بالجهد الدؤوب والصبور وعلى أساس مبادئ المساواة ، أن يناقش المشكلات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على مصالح الجميع ، وأن يحدد لها . وقد يكون من المفيد في هذا الصدد تلك الجولة المقترحة للمفاوضات العالمية الشاملة بشأن المسائل الاقتصادية الدولية .

وفي نفس الوقت ، يمكن أن يكون لذلك دور هام أيضا في اضعاف الصيغة الديمقراطية على العلاقات الاقتصادية الدولية كما هو منصوص عليه في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذي اعتمد منذ سنوات عديدة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ترحب بحقيقة أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد استطاع هذا العام - بعد سبع سنوات من المفاوضات الصعبة دون شك - أن يكتمل اتفاقية قانون البحار وأن يعتمدها .

وتعتبر الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن التوقيع في أقرب وقت ممكن على الاتفاقية من جانب جميع الدول والتصديق عليها واجب يتعين الوفاء به لمصلحة استقرار حكم القانون في المحيطات فضلا عن التعاون السلمي والانفراج .

ان آثار الحشد العسكري الامبريالي لم تترك منطقة من كوكبنا دون ضرر . ففي أوروبا ، نجد أن الانفراج وسياسة البحث عن حلول وسط معقولة تحل محلها اشارة التوترات واشاعة أسباب شن حرب باردة بل وساخنة . ومع ذلك ، فان مستقبل الشعوب الأوروبية ، شأنها شأن جميع الشعوب الأخرى ، لا يمكن

أن يكون آمنا الا اذا جرى التخفيف من حدة المواجهة العسكرية وقبل مفهوم التوافق السلمى للمصالح باعتباره أساسا للعط السياسي .

وبعد بضعة أسابيع من الآن ، فان اجتماع مدريد سوف يستأنف أعماله . وتعتقد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه سوف يكون ضروريا بل وممكنا لهذا الاجتماع أن ينهي عطه بنتائج ترمي الى الحفاظ على العناصر الأساسية للأمن الأوروبي والتعاون وتعزيزها . ان بلادى شريك يعتمد عليه في السعي المستمر من أجل تحقيق هذه الغاية . ولهذا ، سارعت الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالتعبير عن تأييدها لدعوة وزراء خارجية الدول المحايدة والدول غير المنحازة في أوروبا لبذل جهود جديدة لانجاح مؤتمر مدريد . ان الدعوة الى عقد مؤتمر لبناء الثقة وتدبير الأمن ونزع السلاح في أوروبا لاتزال هي المهمة الأساسية . والواقع ان ذلك محك لمدى استعداد الدول المشاركة في اعطاء قوة دفع جديدة للعطية التي وضعت في البيان الختامي لهلسنكي . ويتحمل مسؤولية كبرى أولئك الذين أوضحوا بالفعل أنهم قد ابتعدوا عن طريق هلسنكي وهجروه ، مهما كانت الذرائع ، وأولئك الذين يصرون على زيادة كثافة المواجهة أكثر وأكثر بالعمل على فشل اجتماع مدريد .

لقد جاء التوقيع الرسمي للبيان الختامي لهلسنكي من جانب رؤساء الدول أو الحكومات المشاركة بعد سنوات من المفاوضات التي أجريت بقدر كبير من الصبر . وكان لا بد من التوفيق بين المصالح المتعارضة مرارا وتكرارا وأن يتم التوصل الى حلول مقبولة للأطراف عن طريق توافق الآراء . هل سيضيع ذلك كله سدى ، وهل ستجرى التضحية بهذه العطية كلها التي احترفت الشعوب بجداولها ، من أجل المصالح الأتانية لدولة واحدة فقط ؟

وهناك محاولات تبذل لاعطاء انطباع بأن مؤتمرا هاما مثل مؤتمر هلسنكي كان مسألة عادية . وربما يكون من الطائمه أن نذكر بالجهود الكبرى التي بذلت في السبعينات ، لأنه في وقت توتر دولي حاد كهذا ، وخاصة في ذلك الحين ، فان الكثير يتوقف على تحديد الخط الفاصل بين النظامين الاجتماعيين والتعايش العسكري السلمى وفقا للبيان الختامي لهلسنكي ، أى أن التعاون من أجل الحياة ذاتها يمكن أن يستمر .

وفي هذا السياق ، فان العلاقات بين الدولتين الألمانييتين لها أهميتها بغير شك .
وبالعمل باستمرار من أجل اقامة علاقات عادية طبيعية بين الدولتين الألمانييتين على أساس
الاتفاقات ذات الصلة ، وعلى أساس احترام عارم للسيادة والمساواة في الحقوق ، فان الجمهورية
الديمقراطية الألمانية تسهم في تحقيق أمن مستقر في القارة الأوروبية .
ولقد أكد الاجتماع الذي عقده الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية
لألمانيا ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية مع مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية
في كانون الأول / ديسمبر (١٩٨١) دقة النتائج التالية :

أولا - في وقت توتر سياسي بصفة خاصة ، فان احراء حوار جاد يقوم على أساس متابعة
العمل السلمي ليس ضروريا فحسب ، بل انه ممكن أيضا .

ثانيا - لكي يؤدي مثل هذا الحوار الى نتائج لا بد وأن يستند على مبدأ المساواة فسي
السيادة وعدم التدخل الصارم .

ثالثا - من أجل أن يفيد مثل هذا الحوار الشعب ، فان المتحاورين لا بد أن يرگزوا
جهودهم على القضية الهامة في عصرنا ، وهي ضمان سلم دائم ، وبطبيعة الحال ، فان الحوار
السياسي يفترض سلفا الواقعية والشعور بالتناسب الصحيح بين الأمور .

رابعا - وأخيرا ، يتطلب الحوار السياسي أيضا وعي الأطراف بأن علاقات حسن الجوار
لا يمكن أن تزدهر في ظل صواريخ جديدة الهدف منها أن تستخدم في ضربة نووية أولسى .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بارتليت (جامايكا) .

وسوف يكون مما له أهمية كبرى بالنسبة لأمن أوروبا - نظرا لأن ذلك سينجم عنـــه تشجيع كبير - لو أن محادثات فيينا الخاصة بخفض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى تمكّنت أخيرا من أن تتّجّ بالنجاح . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية والدول الاشتراكية الأخرى التي تشارك في هذه الأعمال قد أعربت عن استعدادها لخفض قواتها في أوروبا الوسطى بالاضافة الى الأسلحة أيضا ، على أساس المعاملة بالمثل . الا أن دول منظمة حلف شمال الأطلسي تعترض على ذلك . وكما سبق أن ذكر هنا آنفا ، فانه حتى التنازلات المسبقة والمنفردة مثل انسحاب عشرين ألف من القوات السوفياتية وألف دبابة من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رد عليها الطرف الآخر بحشد عسكري لا مكانياته العسكرية ، والاعلان عن خطط لنقل القوات الامريكية في جمهورية ألمانيا الاتحادية الى أماكن أقرب الى حدود بلادى ، أى الى الخط الفاصل بين حلف وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي .

ان مقترحات الجانب الغربي سوا في فيينا أو في جنيف أو في أى مكان آخر ، ترمي دائما الى تحقيق مزايا عسكرية منفردة . وعلاوة على أن هذا المنهج يعتبر طائشا ، فان تجاهل هذا الموقف سيكون أكثر طيشا .

ان سياسة القوة وتكثيف الحشد العسكري قد أدت الى زيادة الصراعات الدولية وشجّع المعتقدين على انتهاك حق الشعوب في تقرير المصير .

وفي الشرق الأوسط ، فان بلدا آخرنا سيادة ، هولبنان ، قد أصبح ضحية للمعتدى ، ويجرى العمل على تدمير الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، تدميرا جسديا . ان وضع نهاية للابادة الجماعية في لبنان ، ولعمية الابادة المنهجية للشعب الفلسطيني التي لاتزال مستمرة على نسط أسوأ الفظائع الفاشستية ، لن يكون ممكنا الا بارغام اسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان الحقيقة الواقعة هي أن المعتدى يتلقى - مع ذلك - دعما عسكريا وسياسيا بموجب اتفاق على ما يسمى بالتعاون " الاستراتيجي " .

ان الألاعيب والأكاذيب والكليبة والوحشية والارهاب ، وان كان المرء قد لا يصدق ذلك ، هي التي تشكّل الصورة الداخلية لذلك النظام . الا أنه لما يتم الترحيب به أن هناك المزيد والمزيد

من القوى بين الشعب الاسرائيلي نفسه تتحدث عن ذلك معارضة له . ان قادة اسرائيل وأولئك الذين يؤيدونهم أيضا هنا في الأمم المتحدة لا يمكنهم بأى حال من الأحوال أن يعفوا أنفسهم من ذنبهم . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تطالب بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من لبنان ومن كل الأراضي العربية الأخرى المحتلة . وهي تقدم تأييدها للشعب الفلسطيني الذي يناضل - بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية - بشجاعة منقطعة النظير من أجل تقرير المصير واقامة دولة ذات سيادة خاصة به .

ان المقترحات الأخيرة ذات الصلة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحدد الطريق نحو حل دائم لصراع الشرق الأوسط . وهي تتفق مع النقاط التي بحثتها الدول العربية في مؤتمر قمتها في فاس لتشكيل العناصر اللازمة لتسوية شاملة للنزاع .

لقد آن الأوان منذ فترة طويلة لارغام جنوب افريقيا على انها احتلالها غير الشرعي لناميبيا ووقف عدوانها ضد أنغولا . ويجب الامتثال لكل المقررات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي الوقت ذاته فإنه من الضروري - وغالبية الدول في هذه المنظمة العالمية سوف تراقب ذلك بعناية - أن تتخذ خطوات فعالة ضد كل المحاولات الرامية الى حرمان الشعب النامبي من استقلاله وحقه في تقرير المصير عن طريق مناورات الاستعمار الجديد . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ملتزمة بسياسة تضامن أكيد مع سوابو والشعب النامبي . وفيما يتعلق بجمهورية أنغولا الشعبية التي هي هدف لأعمال عدوان مستمرة من قبل جنوب افريقيا ، فان بلادى ترتبط معها بعلاقات وثيقة بموجب معاهدة صداقة وتعاون .

أما في داخل جنوب افريقيا ذاتها فان نظام الفصل العنصرى يكف ارهابه ضد غالبية السكان . ونظرا لأن نظام الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ، فإنه لصالح الانسانية والسلام ، لا بد أن تستأصل جذوره تماما حتى يختفي الى الأبد . وذلك يتطلب حتما الوقف الفوري لأى نوع من الدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى تقدمه لنظام جنوب افريقيا بعض البلدان الغربية والمؤسسات عبر الوطنية .

ان الدول الواقعة في منطقة المحيط الهندي تبذل جهودا عظيمة من أجل تحقيق اقامة منطقة سلم في هذا الاقليم . والجمهورية الديمقراطية الألمانية ملتزمة بسياسة تعزيز هذه الجهود . ومن ناحية أخرى ، فان الوجود العسكري الابرالي المتزايد ، والنهم من أجل اقامة القواعد ، والحرب الابرالية ضد الجمهورية الديمقراطية لأفغانستان كل ذلك يجعل الموقف لا يزال سيئا . لذا ، فان الدعوة لعقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي يجب ألا تؤجل أكثر من ذلك اذا ما كان للسلم والأمن في هذه المنطقة أن يعزز .

وفي جنوب شرقي آسيا تبذل كل محاولة ممكنة للتشكيك في حق شعب كمبوتشيا في أن يقرر وضعه السياسي الخاص وأن يختار طريقه الخاص به نحو التنمية . ان الأساليب المستخدمة تتراوح بين التدخل المباشر والضغط السياسي والاقتصادي وانشاء ما يسمى " بحكومة ائتلافية " خارج البلاد . وذلك يتعارض مع المقترحات البناءة التي قدّمها دول الهند الصينية لتعزيز السلم والتعاون في جنوب شرقي آسيا والتي تحظى بتأييدنا كاملا .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد أيضا المقترحات التي قدّمها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحل المسألة الكورية بما في ذلك المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية .

وفي الكاريبي وفي أمريكا الوسطى فان هجمات القوى الابرالية على حرية واستقلال هذه المنطقة في تزايد . وبصفة خاصة ، فان القرار الذي اتخذته مجلس الشيوخ الأمريكي في الحادي عشر من آب/أغسطس عام ١٩٨٢ والذي يرمي الى فتح الآفاق والامكانيات أمام استخدام القوة العسكرية ضد كوبا الاشتراكية ، وهي عضو في حركة عدم الانحياز ، قد أدى الى تروء خطير للموقف في المنطقة وهو يعرض سلم العالم للخطر . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد الجهود والمقترحات البناءة المقدمة من كل من كوبا ونيكاراغوا والمكسيك والتي تم التقدم بها بغية تطبيع المناخ في أمريكا الوسطى والكاريبي ، وهي تعتقد أنها يمكن أن تؤدي الى سلم أكثر استقرارا وأمن أكثر تعزيزا . وفيما يتعلق بالصراع في جنوب الأطلسي تحبذ الجمهورية الديمقراطية الألمانية التوصل الى تسوية تستند الى ميثاق الأمم المتحدة والقرار الذي اعتمده بلدان عدم الانحياز في هافانا في حزيران/يونيه عام ١٩٨٢ .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تكرر مرة أخرى من فوق هذه المنصة أنها تشعر بقوة بضرورة التوصل الى حل مسألة قبرص وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة للمنظمة العالمية التي ترمي الى الحفاظ على استقلال قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم انحيازها .

ان المطالب المسبقة التي لا غنى عنها لمثل هذه التسوية هي انسحاب كل القوات الأجنبية من قبرص ووقف كافة أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد . كما أن مؤتمرًا تشليماً خاصاً بقبرص تحت اشراف ورعاية الأمم المتحدة يمكن - بلا شك - أن يساعد في تمهيد الطريق أمام شعب قبرص نحو العيش في سلام .

ان اقامة عالم يمكن للشعوب ان تعيش فيه في سلم تحتاج الى تعزيز الافكار الانسانية العظمى للتفاهم الدولي . الا ان دعاة الحرب والكرهية ضد الشعوب أو الأعراف الأخرى قد عادوا الى الظهور من جديد واخذوا في تسميم الجوالدولي مرة أخرى . وفي الحقيقة ، فانه نتيجة لسياسات التهديدات واللجوء للقوة فانهم يجدون أرضا جديدة مهيأة لذلك . ولو أريد ، كما يتطلب ميثاق الأمم المتحدة ، أن يوضع حد للأنشطة الفاشية والفاشية الجديدة التي تعرض السلم العالمي للخطر ، فانه ينبغي ، لصالح السلم ، اتخاذ تدابير فعالة من جانب منظماتنا ومن جانب الدول الاعضاء منفردة .

ومن هنا فاننا نجد انه من الواضح ان الموقف الدولي الحالي لا بد وأن يثير قلق الشعوب ان خطر نشوب حرب حرارية نووية الذي يواجه الانسانية ، يجعل من الملح بدرجة عظيمة تنفيذ الاقتراح السوفياتي بعقد دورة استثنائية لمجلس الأمن على أعلى مستوى . ان كل الدول لا بد وان تختار : ان اختيار سياسة التعايش السلمي هو اختيار للحياة والسلم وتحقيق مستقبل سلمي للانسان .

ان هذه السياسة تتفق مع مصالح الشعب في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وبلادى لن تحيد عن هذا الطريق . وسوف تواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، دون كلل ، بناء المجتمع الاشتراكي . وسوف تبذل كل جهد ممكن في اطار مجموعة الدول الاشتراكية لتعزيز قضية السلم والانفراج والتعاون السلمي الدولي .

السيد باهر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، بسعادة وارتياح كبيرين أقدم لكم تهاني النمسا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . اننا نرحب بكم بصفتكم ممثلا لبلد يقيم معه علاقات الجوار الوثيقة الثقافية والتاريخية والانسانية . وقد اثبتت بلدانا للعالم بطريقة ملموسة وواضحة ان الصداقة والتسامح المتبادل يمكنهما أن يتجاوزا الحدود الايدولوجية والسياسية .

ان خبرتكم السياسية والدبلوماسية الثرية ومشاركتكم الطويلة في أعمال الأمم المتحدة والتزامكم المعروف بالحوار والحلول التوفيقية ، يضمن لنا أن أعمال الجمعية العامة سوف تدار بطريقة موضوعية وبناءة .

ونود أيضا ان نتوجه بالشكر الى سلفكم السيد كتاني الذي ترأس أعمال الجمعية العامة بلباقة ومهارة كبيرتين في ظل ظروف صعبة للغاية .

وأود أيضا ان انتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للأمين العام السيد بيريز دي كوييار لعمله الذي لا يكل في منصبه السامي اثناء عام أحاقت به التوترات والأزمات والمنازعات . واننا لممتنون غاية الامتنان للزيارة الرسمية التي قام بها لبلادنا ولتأييده لوضع فيينا بوصفها مركزا من مراكز الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة . اننا نعجب بصدق بالجرأة والصراحة اللتين اتسم بهما تحليله ، في تقريره السنوي الأول ، لحالة العالم وحالة الأمم المتحدة . ونوافق تماما على النتيجة التي خلص اليها ونصها : " ولقد اقتربنا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعمها الفوضى " (A/37/1 صفحة ٣)

ان الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة تنعقد ازاء خلفية تتسم بالازمات الحادة في العلاقات الدولية . ونادرا ما تعرض السلم العالمي من قبل للخطر من مثل هذا العدد الكبير من الجوانب . فهناك النزاعات في الشرق الأوسط ، والتدخل المسلح المستمر في افغانستان وكمبوتشيا ، والأزمات في امريكا الوسطى وفي مختلف اجزاء افريقيا ، وفي جزر الفوكلاند والحالة في بولندا وهذه كلها ليست سوى بضعة امثلة . ان المجابهة بين الشرق والغرب لاتزال مستمرة، وتعانسي من الركود عملية نزع السلاح والحوار بين الشمال والجنوب ، وتزداد عمليات انتهاكات حقوق الانسان واعمال الارهاب ويجلب كل يوم جديد المزيد من سفك الدماء والمعاناة .

كيف يمكن لنا ان نكسر دائرة العنف والتدمير الشريرة هذه ؟ هل قضي علينا حقيقة بالعمق والسلبية والاحباط ؟

ان الصعوبة في الحالة الراهنة تكمن في حقيقة اننا نواجه ثلاث ظواهر عالمية وثيقة الصلة ، هي : الأزمة السياسية العالمية ، والأزمة الاقتصادية العالمية ، وأزمة المنظمات الدولية .

واليوم يتزايد عدد القائلين بعدم اهمية الأمم المتحدة . وهم يشجبون عجز المنظمة العالمية عن الارتقاء الى مستوى ولايتها . وما زال الرأي العام يحكم على الأمم المتحدة على أساس مقدرتها على تقديم الحلول للمنازعات الرئيسية . وفي أحيان كثيرة يتجاهل الأعمال المثمرة التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في جميع ميادين التعاون الدولي . ان كـل المسائل السياسية العالمية الهامة يمكن أن تناقش في الأمم المتحدة ، وتوفر هذه المنظمة اطارا لمعالجة جميع مشاكل الانسانية الأساسية . وعلاوة على ذلك ، بالنسبة للدول الصغيرة التي لا تتمتع بحماية التحالفات وتعتمد على مواردها الخاصة من أجل أمنها ، فان الأمم المتحدة ، بالرغم من جميع الشوائب ، تظل المحفل العالمي الوحيد الذي يمكنها فيه ان تأمل في الحصول على دعم المجتمع الدولي لشواغلها المشروعة .

ان الأمم المتحدة ليست أكثر من تعبير عن الارادة الجماعية لاعضاءها ، وهي ليست بأى حال من الأحوال حكومة عالمية . ولهذا ينبغي علينا الا ننتقد المنظمات الدولية بأكثر مما ننتقد الدول . ان المسؤولية عن حل الأزمة العالمية التي تتسم بجوانب ثلاثة لا تقع على عاتق المنظمات الدولية بقدر ما تقع على عاتق كل دولة منفردة . واخيرا يجب ان تضطلع الاخلاقية السياسية بدور في السياسات العالمية . ان واحدا من أهم مهام الأمم المتحدة يتمثل في دعم المثل العليا والمبادئ ، حتى عندما يعرقلها ما يسمى " بالحقائق " . ولهذا فاننا نؤيد بشدة جميع الجهود الرامية الى تعزيز سلطة الأمم المتحدة وسلطة أمينها العام ومجلس الأمن والجمعية العامة .

ويمكن للأمين العام بيريز دي كوبيار أن يعتمد على كامل تأييد النمسا في تنفيذ مقترحاته ، لا سيما فيما يتعلق بالتدخل الوقائي لمجلس الأمن في المراحل المبكرة من الأزمات الدولية ، وفي أن يعهد الى الأمين العام بدور اكثر وضوحا . ونحن نؤيد أيضا اقتراحاته المتعلقة بتعزيز عمليات صيانة السلم . وبوصفنا بلدا له صلات تقليدية بجهاز الأمم المتحدة لصيانة السلم — حيث يعمل اكثر من ١٥٠٠٠ جندي نمساوي حتى الآن في قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم — فان لدينا مصلحة حيوية في هذا المجال .

ونحن نشعر أن جميع الاعتبارات التي قدّمها اليها الأمين العام تتسم بأهمية كبيرة وحاسمة بالنسبة إلى مستقبل المنظمة . وينبغي أن تحظى بأولوية قصوى وأن يواصل السعي إلى تنفيذها وربما يتم ذلك من جانب فريق عامل . وسيكون من دواعي سرور النمسا أن تشارك في أي معنى من هذا النوع .

إن صيانة السلم هي إحدى الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية . وكما أكد الرئيس كيرششليجر مراراً ، فإن السلم يبدأ في الداخل . إن الديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتوفيق ونبذ استعمال القوة هي المبادئ التي يجب أن تنفذ لضم السلم في الداخل . إن البرنامج السياسي للحكومة الاتحادية النمساوية يقوم على أساس هذه المبادئ .

إن السلم في الداخل هو الشرط المسبق لتحقيق السلم فيما بين الجيران . وفي الوقت الذي تتزايد فيه حدة التوتر الدولي تعلق النمسا أهمية خاصة على علاقات حسن الجوار لتحسين وتعميق العلاقات مع جيرانها بغض النظر عن نظمهم الاجتماعية والسياسية . ونأمل بهذا أن نسهم أيضاً في الأمن والاستقرار في أوروبا . إن علاقاتنا القائمة على حسن الجوار مع سويسرا ولختنشتاين وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهي جميعاً تلتزم بنظام تعددي وديمقراطي ، وكذلك مع يوغوسلافيا وهنغاريا ، قد تطورت وفق أسس إيجابية للغاية . ونتيجة للجهود العظيمة من جانب الطرفين يوجد الآن ما يدعو إلى الأمل في استمرار التحسن في علاقتنا مع تشيكوسلوفاكيا التي عانت في عام ١٩٨١ من عدد من المشاكل .

وفيما يتعلق بإيطاليا ، فإن سياستنا القائمة على إرساء علاقات حسن الجوار مع جميع البلدان قد حظيت بتأييد فعال من الأمم المتحدة . إن قرارات الجمعية العامة لعامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ بشأن مسألة منطقة تيروول الجنوبية قد أدت إلى إجراء مفاوضات توصلت في عام ١٩٦٩ إلى إرساء إطار جديد للحكم الذاتي في هذه المنطقة .

ومنذ ذلك الحين فقد حققت منطقة التيرول الجنوبية دون شك تقدراً كبيراً من الحكم الذاتي ، ورغم هذا ما زالت هناك مشاكل دون حل بعضها يتسم بأهمية خاصة وذلك للمحافظة على المجموعة العرقية في منطقة التيرول الجنوبية ومثال ذلك موضوع اللغة وفرع المحكمة الإدارية

في بوزن المتمتع بالحكم الذاتي . وقد قدّم رئيس الوزراء سيادوليني تعهدات في العام الماضي لم تنفَّذ بعد . ان الحكومة الفيدرالية النمساوية تود أن تعرب عن تطلعها الطّح الى تنفيذ التدابير التي اتفق عليها في ١٩٦٩ ، ولم يتم تنفيذها بعد ، في أقرب وقت ممكن بالتشاور الوثيق مع التيروليين الجنوبيين . ونحن نفعل هذا نظرا لنوعية العلاقات النمساوية الايطالية ، والنتيجة الايجابية لمعادثاتي مع وزير الخارجية كولومبو بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه هذا العام في فينيسيا والبيمان الأخير للحكومة الايطالية التي أعلنت فيه عن عزمها السعي للتوصل الى حلول مقبولة من جانب الأقليات العرقية حتى تصل الى انها "مبكر للمسألة" . ونأمل في ألا يظل هذا الأمر حبرا على ورق ، وأن يتم تحقيق التسوية في المستقبل القريب . ولا يمكن أن نغفل حقيقة أن هذه التسوية قد أصبحت ماسة نظرا للقلق المتزايد من جانب سكان التيرول الجنوبي .

ان علاقات حسن الجوار ضرورية ولكنها لا تكفي ، وعلينا أن ننظر الى العالم ككل ، ولهذا لا تدخر النمسا جهدا في استعادة السياسة التي أطلق عليها تعبير الانفراج والتي عادت بفائدة كبيرة على النمسا وأوروبا والعالم . ومن الطبيعي عندما نتحدث عن الانفراج فاننا لا نعني سياسة الاسترضاء بل نعني مواصلة الجهود لتحقيق صيغة من أجل التعايش والتعاون . وفي هذا الصدد فان نجاح اجتماع مؤتمر مدريد لمتابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سيتسم بأهمية بالغة . وان النمسا مع بلدان محايدة وغير منحازة أخرى في أوروبا قد قدّمت مشروع وثيقة ختامية هاما ومتوازنا ينص بين جطة أمور على عقد مؤتمر معني باتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن في أوروبا . ونحن نؤمن بأن تحقيق نتيجة ايجابية في مدريد على أساس هذا الاقتراح لن يحقق مصالح الانفراج بصفة عامة فحسب ، بل يحقق مصالح بولندا أيضا التي عانى شعبها من انتكاسات مؤسفة في تنميته نتيجة لفرض الأحكام العرفية . ان النمسا تفهم صعوبة مشاكل بولندا اليوم ، وعلينا أن نجد سوبا طريقة لانعاش اقتصاد بولندا . وقد أعرب مستشار الاتحاد كرايسكي عن أفكار تتصل باجراءات شاملة من جانب الشرق والغرب لصاعدة بولندا للتغلب على مصاعبها الاقتصادية الجسيمة .

ان الجهود الرامية الى تحقيق الانفراج ينبغي ألا تقتصر على قارة واحدة ان يجب أن يكون الانفراج عالميا . وفي عصر الترابط والبعء العالمي للسياسات الدولية لا يمكن للنمسا ،

وهي لا تريد ، أن تكفي بدور المتفرج على الأحداث العالمية . ان أمن كل بلد يعتمد على أمن الآخرين . ولا يمكن تحقيق الأمن على حساب الآخرين وانما يمكن تحقيقه على أساس التضامن . ان موقف النمسا فيما يتعلق بالشرق الأوسط معروف تماما ، وقد عرض مرارا بتفصيل أمام هذا المحفل . ومازلنا نؤمن بأن لب المشكلة يتمثل في تسوية عادلة لقضية فلسطين . ورغم الصعاب الكبيرة التي تعوق هذه التسوية فاننا نرى بعض البوادر المشجعة : كالاعلان المشترك للدول العربية في فاس القائم على أساس الاعتراف المتبادل ، وبيان الرئيس الأمريكي ريغان ، وكذلك تزايد الادراك بأن قضية فلسطين تتطلب تسوية عادلة تحترم حقوق ومصالح الطرفين . وترحب النمسا بجادة رئيس الولايات المتحدة بوصفها جادة تاريخية ، وتدرك أيضا أهمية نتائج مؤتمر قمة فاس ، وبيان السيد بريجنيف في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . ونأمل أن يتم الشروع الآن في عملية التفاوض وأن تؤدي في نهاية الأمر الى حل متوازن ودائم .

لقد تابعت النمسا الأحداث المفجعة في لبنان بقلق كبير . واننا نأسف شديد للأسف لاستخدام القوة وندمين ذلك ، لأنه أودى بحياة الآلاف من البشر . لقد شجبنا بشدة استمرار الغزو الاسرائيلي للبنان الذي يؤدي الى معاناة تفوق التصور في صفوف السكان المدنيين ، والنشوء بؤس جديد ، وتدفقات جديدة من اللاجئين . وثمة برهان آخر على الطابع العشوائي لهجمات الجيش الاسرائيلي في لبنان وهو قذف السفارة النمساوية التي تقع خارج نطاق الأهداف العسكرية .

علمت النسا بغز وربع بالمذابح التي ارتكبت مؤخرا ضد النساء والرجال والأطفال الفلسطينيين في منطقة بيروت التي احتلتها اسرائيل بطريقة غير مشروعة واننا نشعر بصدمة عميقة ازاء هذه الغزاع . وفي الدورة الاستثنائية الطارئة الستائة بشأن قضية فلسطين أتاحت لي الفرصة لأدين هذه الجريمة . ومع هذا ه أود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة قيام الأمم المتحدة باجراء تحقيق كامل في هذه الأعمال الاجرامية وتوضيحها وعلني مسؤوليتها عن اجراء ذلك التحقيق . وفي رسالة موجهة الى رئيس مجلس الأمن في ٢١ أيلول /سبتمبر ه اقترحت باسم حكومة النسا انشاء لجنة تحقيق متجردة وموضوعية . ونتوقع أن ينفذ هذا الاقتراح الذي حظي بتأييد تام في الوقت ذاته في الجمعية العامة باعتماد القرار ES-7/9 ه في أقرب وقت ممكن .

تشعر النسا بتضامن شديد مع لبنان ومع شعبه الذي يعاني من محنة قاسية . وان انسحاب جميع القوات الأجنبية واعادة كامل سيادة لبنان وسلامته الإقليمية هما ضرورتان مطلقتان . واننا نأمل أن تتحقق المصالحة الوطنية في لبنان والتي ستتيح اعادة تعمير هذا البلد الذي مزقته الحرب . وسنساهم في تحقيق هذا الهدف على قدر ما نستطيع .

لا تزال النسا تشعر بالقلق بشأن مصير الشعب الكمبوتشي الذي عانى من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ومن التدخل الأجنبي على حد سواء . ويوصفي رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ه أشعر بمسؤولية خاصة في هذا الصدد . لقد أتاحت لي الفرصة للتحدث مع الأطراف المعنية في النزاع ه وللحصول على صوة مباشرة عن الحالة الراهنة في كمبوتشيا . وأعتبر الشروع في حوار بين فييت نام ودول رابطة جنوب شرقي آسيا هو تطور ايجابي . ولقد كانت لدي دائمة القناعة بأنه لا يمكن حل المشكلة الكمبوتشية إلا بحوار يضم جميع الأطراف . ان الحوار هام ه ولكن لا بد أن تعقبه نتائج ملموسة . لقد وضع المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الاطار العام لتحقيق التسوية السياسية الشاملة . وينبغي النظر الى قرارات المؤتمر بوصفها صفقة تشمل عنصرين رئيسيين ه أولهما الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا وضمان حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير . ويعني هذا ضمنا حقه في انتخاب حكومته بحرية . ولهذا ه لا يجوز أن تتمتع أية فئة بامتياز في هذه الانتخابات وينبغي استبعاد كل أنواع النفوذ الخارجي . والا انتخابات التي تتم تحت رقابة

دولية هي وحدها التي يجب أن تحدد تكوين الحكومة المقبلة . وينبغي أن يكون هذا أساسا لتعمير كموتشيا الحرة والمستقلة ، بمنأى عن التدخل الخارجي في أي جانب وأن يضمن لها مكانها في منطقة من السلم ، والحرية والحياد ، في جنوب شرقي آسيا . واني أناشد جميع الأطراف المعنية ألا تدّخر جهدا لدعم أهداف المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا بغية بناء مستقبل أفضل لهذا البلد الذي طال أمد معاناته .

وفضلا عن جميع المشاكل السياسية التي تعاني منها كموتشيا توجد مسألة أخرى تبعث على القلق بوجه خاص : وهي التداعي التدريجي لأكثر معبد في العالم وهو انجوك وات . وينبغي ألا تحول الحالة السياسية الراهنة دون اتخاذ تدابير انقاذ دولية . لأن الهياكل الرائعة في انجوك وات هي جزء من التراث المشترك للإنسانية . وينبغي إيجاد طرق جديدة من أجل انقاذها . وان منح منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الحق في التدخل لانقاذ النصب التذكارية المعرضة للخطر سيمثل نهجا ملائما . ودور اليونسكو في حماية التراث الثقافي للإنسانية يمكن أن يمثّل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال الحماية الإنسانية* .

ما زالت النسبا مقتنعة بأن الأزمة الاقتصادية العالمية التي تؤثر بوجه خاص على البلدان النامية لا يمكن التغلب عليها الا ببذل جهد تعاوني أساسي من جانب الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الخام للتخفيف من حدة الفقر في العالم الثالث . وأشير هنا الى الاقتراح الذي قدمه المستشار الاتحادي برونو كرايسكي ، في كانون الأول . ووصفنا بلدا من البلدان التي دعت الى عقد هذا الاجتماع ، فاننا نأمل أن يتم التوصل قريبا الى اتفاق لاجتماع الحوار بين الشمال والجنوب .

ان التزامنا بحقوق الانسان ليس بحاجة الى تكرار . فالأرقام تتحدث عن نفسها . وفي عام ١٩٨١ وحده ، وقد ٣٥ ألفا جنوا الى النسبا . وفي هذا العام ١٩٨٢ ، بلغت نفقاتنا التي قد مناهنا لمساعدة اللاجئين مبلغ ١٠٠ مليون دولار . وباسم حكومة النسبا الاتحادية ، أود التوجه

* طاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

A/37/PV.7

47

بخالص الشكر الى تلك البلدان التي قدمت المساعدة بعرض مأوى جديد للكثير من هؤلاء اللاجئين .
وستواصل النمسا رعاية أولئك الذين يلتصون المساعدة في يأس . وبالرغم من الصعاب الاقتصادية
نعتبر أنه من الالتزام الأخلاقي ، وهو عنصر أساسي في سياستنا الانسانية ، مواصلة توفير ملاذ للحرية
ومصدر الأمل .

ان نزع السلاح موضوع يهم الشعب النمساوي ويهمني شخصيا بصورة بالغة . فالنمسا ، التي
تلتزم دستوريا بالحياد الدائم لا يمكن أن تكتفي بموقف اللامبالاة في مواجهة سباق التسلح المتعاقد
بين الشرق والغرب وفي العالم الثالث . ففي عام ١٩٨١ وحده ، بلغ إجمالي النفقات العسكرية من
٦٠٠ الى ٦٥٠ بليون دولار . ويوجد اتجاه بأن هذه النفقات ستواصل التزايد في المستقبل . وانما
مقتنعون بصورة عميقة بأنه لا بد من عكس هذا الاتجاه وأن الطوق الشرير المتمثل في الارتياح وفي تزايد
الأسلحة لا بد من تحطيمه . ويجب أن يكون هدفنا "الأمن المشترك" كما جاء في "تقرير بالما" :
"ينبغي أن يقوم الأمن الدولي على الالتزام بالبقاء المشترك بدلا من أن يقوم على
خطر الدمار المتبادل" . ("الأمن المشترك" : مخطط للبقاء" ، المقدمة ، الصفحة ١٣) .

وان اتفقنا على أن القوة العسكرية ليست هي الطريقة التي تضمن الأمن الدائم والحقيقي ،
فان البديل الوحيد يصبح عندئذ توثيق التعاون الدولي . هذا التعاون يهين الثقة والاعتماد
المتبادل ، وكلاهما ، بدوره يعزز الأمن . وتثبت تلك الحقيقة التطورات التي حدثت في أوروبا الغربية
منذ الحرب العالمية الثانية . وقد جمع بين الأعداء التقليديين نظام "شامل" للتعاون يتجاوز
المجال الاقتصادي ويرسي صلات عديدة بين الشعوب . وكنتيجة للتعاون الأوروبي الذي تشكل حول
مؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ، فقد أصبحت الحرب بين هذه الدول أمرا لا يمكن
تصوره اليوم .

تشكل وثيقة هلسنكي الختامية أساسا جديدا للتعاون والتعايش . والتجربة التاريخية لقارة
واحدة لا يمكن بالضرورة نقلها الى قارات أخرى . ولكنني على قناعة بأن الأساليب وأدوات التعاون التي
تم تطويرها في أوروبا يمكن استخدامها كمنهج لمناطق أخرى .

وثمة سمة خطيرة أخرى لسباق التسلح الحالي هي حقيقة أنه لم يعد مقتصرًا على الأرض وحدها . فهو ينقل بصورة متزايدة إلى الفضاء الخارجي . وأثناء العقد الأخير وضع أكثر من ١٢٠٠ تابع اصطناعي عسكري في المدار . وما لا يقل عن ثلاثة أرباع التتابع الاصطناعية الموجودة في الفضاء يستخدم لأغراض عسكرية . وبالنظر إلى تزايد قلق المجتمع الدولي ، فان مؤتمر الفضاء الخارجي لعام ١٩٨٢ ، الذي عقد برثاستي في فيينا في آب/اغسطس ، أوصى الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح باعطاء أولوية عالية للتدابير الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء .

وأناشد جميع الدول أن تهرم اتفاقات تهدف الى حظر جميع الأسلحة في الفضاء الخارجي . وفي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح سبق لي أن عرضت موقف النسا فيما يتصل بجميع النواحي الرئيسية لهذه المسألة الحيوية . واليوم أود أن أؤكد على نقطة واحدة فحسب يمكن أن تتسم بأهمية كبرى في رأينا بالنسبة لتخفيض الارتياح ، وهي تطوير آليات معترف بها دوليا بهدف التحديد والتقييم الموضوعيين لوضع الأسلحة على الصعيد الاقليمي والأقليمي والعالمي . وقد قدمت النسا مذكرة بشأن هذه المسألة الى جميع الدول الأعضاء ، وأود أن أطلب من الوفود أن تعمل معنا في مواصلة تطوير هذا المقترح .

ولكن صرحا ، ان الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح قد اخفقت . ونلاحظ هذا بشعور عميق بخيبة الأمل . بيد أن الحالة العالمية الخطيرة ، والالتزام ببقاء الجميع ، وتزايد الوعي لدى الرأي العام العالمي ، كل هذه الأمور ترغنا على مواصلة جهودنا لتحقيق نزع السلاح بوصفه مسألة تحظى بأولوية مطلقة . ان هدف هذه الجهود ينبغي أن يشكل تحقيق توازن حقيقي على أدنى مستوى ، مع مراعاة جميع نظم الأسلحة وجميع الأقاليم . وفي هذا الصدد نرحب باستئناف مفاوضات تخفيض القوات النووية المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في جنيف .

ان الأزمة العالمية ، وانعدام السلم والعدالة ، واضفاء الطابع العسكري بصورة مطردة على العلاقات الدولية ، مصادره للعنف والارهاب الجديدين . هذا الارهاب الذي ندينه بشدة والذي لا يوجد له تبرير يجب قمعه ومنعه أيضا . ينبغي أن نقتلع جذور الارهاب . حيث ما تتعرض حقوق الانسان للانتهاكات المستمرة ، وحيثما يستمر الظلم الاجتماعي ، وحيث لا يمكن الاعراب عن المعتقدات السياسية بطريقة ديمقراطية فان بذور العنف ستتم . ان العنف يولّد العنف وان الظلم يولّد الظلم . ما الذي يمكننا أن نقوم به للحيلولة دون ذلك ؟ ان كل مواطن أو كل حكومة في العالم تضطلع بمسؤولية مباشرة عن السلم في الداخل والخارج . ان المثال الصالح هو الشرط الأساسي للتعايش السلمي بين الأفراد والشعوب وللتعاون المثمر . ولن نتكمن من مواجهة التحديات الكبرى في عصرنا وهي : السلم ، ونزع السلاح ، واحترام حقوق الانسان ، والتنمية ، والعدالة الاجتماعية

واستئصال العنف والارهاب إلا عن طريق التعاون . اننا نرحب بجميع الأنشطة ونرحب بوجه خاص
بأنشطة حركات السلم التي تهدف الى تحويل مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الى واقع ملموس .
وان البابا يوحنا بولس الثاني في البيان الذي أدلى به في الدورة ٣٤ للجمعية العامة
قال :

"أمل أن تظل الأمم المتحدة ، بالنظر الى طابعها العالمي ، المحفل والمحكمة

السامية التي تقيّم مشاكل الانسان في ظل الثقة والعدالة " .

وسرح هذا البيان أود أن أعرب عن خالص أمني في أن منظمتنا العالمية ، التي لا يوجد لها بديل
ستضطلع بدور متزايد الأهمية في تحقيق نظام عادل ودائم للسلم العالمي .

السيد قائد السبسي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس

ان الجمعية العامة التي قررت بالاجماع أن توكل أمرها اليكم لقيادة أعمالها تعبر بقرارها هذا
لشخصكم وبلدكم عن أجمل شاعر الثناء وأطيبها . وان تونس لتضم صوتها الى هاته التهنئة من أعلى
هذه المنصة . وفي نفس الوقت ، ان الجمعية العامة قد منحتكم مسؤولية ثقيلة وحساسة على نحو
خاص . ان تونس ، ان تدرك تمام الادراك الخطورة الاستثنائية للغاية للقضايا التي ستناقشها
دورتنا السابعة والثلاثون ، لمقتنعة انكم سوف تقودون أعمال هذه الجمعية بكفاءة واخلاص وفعالية
وموضوعية نعلم انكم قادرون على اظهارها . واننا ان نعبر لكم عن تهنينا ، نود أن نؤكد لكم
تعاوننا التام .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لنشيد بسلفكم سعادة السيد عصمت كناني لما أظهره من مهارة
موضوعية وروح أخلاقية عالية في ادارة أعمالنا طوال السنة الماضية . وستبقى رئاسته موضع فخر لا بالنسبة
لبلاده ، فحسب بل لجميع البلدان العربية والاسلامية وبلدان حركة عدم الانحياز .
ان السنة المنصرمة لم تشهد أي تقدم ملحوظ في تطورات الموقف الدولي منذ انعقاد دورتنا
الماضية بل ان دورتنا الحالية تجتمع في جو محفوف بخطر متزايد يدعو الى القلق والانشغال .
ويكفي أن نلقي نظرة خاطفة على العلاقات الدولية التي يسودها الاضطراب حتى نسدرك
مدى المخاطر التي تحدق بعالمنا اليوم . فالتوتر المستمر الذي استتب ببعض المناطق فصعب

استئصال جذوره أو ظهور نزاعات جديدة لم يبادر باطفائها وأطراد اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية وما له من نتائج وخيمة بالنسبة الى بلدان العالم الثالث أو مشاكل الأمن والتسابق الجامح نحو التسلح . أيا كان الأمر نجد أنفسنا حتما أمام تطورات من الصعب التحكم فيها .

عندما تداس بالأقدام أبسط مبادئ القانون الدولي ، هنا وهناك في ربوع هذه المعمورة ، عندما تقترب أفعال عدوانية واضحة ومحددة بدون عقاب وتحديا للقواعد المعترف بها بالاجتماع ، عندما تضر الابادة الجماعية ويعلن عنها على الملأ دون أن يضطر الجاني الى العدول فورا عن مخططاته الجهنمية . عندما يستهدف السلام والأمن الدوليين الى مثل هذه التحديات الصارخة دون أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته الأولى في حينها وعلى أحسن وجه ، لا غرابة عندها فسي أن نتساءل والقلق يفمر نفوسنا عن مدى فاعلية وصلاحيات النظام الدولي الذي نعيشه اليوم .

فان نحن أقررنا بأن العلاقات بين الدول تتركز أكثر فأكثر على مبدأ التكافل ، وأن النزاعات والأزمات التي يعاني منها البعض لها انعكاساتها التلقائية على مصالح البعض الآخر ، فاننا نسلم بالضرورة بحتمية التضامن بيننا لا فحسب لصنع العالم الذي نرتضيه لأنفسنا وللأجيال القادمة بل في تحمّل نتائج أي قرار خطير يؤخذ من جانب واحد . ففي هذا المكان وحده دون سواه ، وفي اطار منظماتنا الدولية ، ذات الرسالة العالمية ينبغي أن يعبر عن هذا التضامن وان يتجسد . وبالأرتكاز الى مبادئ ميثاقنا نستطيع أن نوحّد أهدافنا وأعمالنا .

كل هذا يفرض على منظماتنا أن تكون قوية مهابة تجسد في نفس الوقت ضمير العالم وأن تكون مرجعا تلجأ اليه الدول والشعوب التي خرقت في حقها المبادئ التي صادقنا عليه ، أي ، بعبارة أوضح ، أن توضح منظماتنا الحق وتعمل على احترامه .

ولكن ماذا تشاهد ؟ في كل مرة تنتهك فيها مبادئ ميثاقنا انتهاكا صريحا ، فان مجلس الأمن ، الذي عهدت اليه الدول الأعضاء بالمسؤولية الأساسية لصون السلم والأمن الدوليين ، يجتمع للتشاور ولكن ، ولسوء الطالع ، نلاحظ أن الاستعمال المفرط والمجحف لحق النقض في السنوات الأخيرة يضع فسي أغلب الأحوال حدا لهذه المشاورات وهو بالضرورة يضع حدا لكل تحرك عملي قد يقوم به المجلس . . فان لم يشل استعمال حق النقض عمل المجلس فان الجانب المتهم يرفض ببرودة دم محيرة ، القرار المتخذ ، مدركا أن لا عقاب سوف يناله ومصرحا بأن مبادرات المجلس لاغية وغير مشروعة . هكذا أصبحت المجموعة الدولية تجابه حالة وصفها الأمين العام حين قال اننا " اقترينا بشكل خطير من حالة دولية جديدة تعميها الفوضى " . (A/37/1 ، ص ٣) هذه الحالة التي يتزايد خطرها تتهدد العلاقات الدولية وتشغل بالنسبة أيها انشغال ، ولقد سمعت تونس دوما الى جذب الانتباه لها والى تحسين ضمايرنا جميعا الى نتائجها المحتملة سواء كان ذلك أمام مجلس الأمن ، خلال عضويتنا فيه ، أو أمام هذه الجمعية الموقرة . ان بلدي لم يبخل يوما بتقديم عضده دون أي تحفظ للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة الرامية الى القيام بمهمتها في استتباب السلام والأمن الدوليين وفي بناء علاقات اقتصادية أكثر توازنا . وهو يعترف بالدور الهام جدا الذي لعبته المنظمة خاصة في دفع عجلة التحرر المحتوم من ريق الاستعمار وفي تحديد العلاقات بين عملية التحرر وعملية التنمية . اننا ، في تونس ، نعتقد أن منظماتنا هذه تشكل المنبر الدولي الوحيد

والذي لا يعوّض ، للتفاوض وعند الاقتضاء لا تخاذ القرار وانطلاقاً من معتقدنا هذا لا يسعنا الا أن نشعر بالتخوف والانشغال عند ما نرى بأعيننا مدى ما أصاب منظماتنا من عجز يكاد يساوي الشلل ، لكننا سعيدون في نفس الوقت بادراج ما يجول بخاطرنا في التقرير الذي طرحه سعادة الأمين العام خافيسير بيريز دي كوبيار أمام دورتنا السابعة والثلاثين .

انه لمن دواعي الغبطة والارتياح أن يحرص السيد الأمين العام ، بعد أقل من سنة من توليه منصبه ، على ابراز المخاطر الجمة التي تتربص الغرض بمنظمتنا وبالعالم بأسره ، بروح ملؤها التبصير والثبات . ومن دواعي الارتياح كذلك انه لم يفت سيادة الأمين العام التقدم باقتراحات ملموسة مسن شأنها أن تعالج ، قبل فوات الأوان ، هذه الحالة الخطيرة التي اذا لم يتم تداركها ستؤدي السي تدهور منظمتنا الدولية ذات الرسالة العالمية .

ان السيد الأمين العام عليم بمواقف تونس الثابتة في هذا المجال ، تلك المواقف التي سنحت الفرصة مرة أخرى بأن نذكرنا بها عندما نالنا شرف زيارته منذ مدة قصيرة . لذلك سوف لن يفاجأ وتونس تؤكد له من أعلى هذا المنبر ثقتها الكاملة ومساعدتها الفعالة في كل عمل يهدف الى تقوية منظمتنا والى الدفاع عن أهدافها السامية النبيلة ، لأن الشرعية توضع ، في تونس ، في موضع الرمز والشعار . والشرعية الدولية كما نفهمها ليست سوى مبدأ ثابت يجب بالضرورة الارتكاز عليه في ادارة العلاقات الدولية .

ان تونس ورئيسها ناديا دوما وكلما اندلعت أزمة في ربوع هذا العالم ، باللجوء الى الشرعية الدولية لايجاد الحلول المناسبة . والأحداث الأخيرة التي دارت رحاها بمنطقة الشرق الأوسط جعلت مبدأ الرئيس بورقيبة الثابت ، والمتمثل في الاضفاء على أفكاره وأعماله الصيغة القانونية اللازمة المستقاة من مبدأ الشرعية ، يتبوأ الصدارة من جديد لما يكسبه من فعالية دائمة . وما أطلق عليه " مخطط بورقيبة " لايجاد حل عادل للمشكل الفلسطيني يركز في الحقيقة على العودة الى الشرعية الدولية كما وقع ضبطها سنة ١٩٤٧ والتي ، مهما كانت نواقصها ، لا تخوّل البتة لأحد حق رفضها وخاصة لأولئك المدنيين لها بنشأتهم بل قل بوجودهم . ونحن نعجب اليوم لأولئك الذين تنكروا فعاملوا بمنتهى الازدراء والاحتقار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وهذه المنظمة نفسها وأمعنوا في تحدّيهم وكان قرارات وتوصيات المجموعة الدولية لا تمت لهم بصلة .

ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تبدأ أعمالها وقد شهد العالم بأسره منذ أيام قليلة مذبحه فظيعة اقترفتها ، بكل برودة دم داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، عصابات مسلحة دربتها ومؤلتها تل أبيب على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال الاسرائيلية التي نصبت حصاراً حول مخيمي عمرا وشاتيلا .

وكان لهذه الجريمة البشعة وقع كبير حيث أحدثت في جميع أرجاء العالم موجة من السخط والاشمزاز والاستنكار .

وما من شك في أن قادة اسرائيل ، باقتحامهم بيروت الغربية ، خارقين بذلك اتفاقيات تم التوصل اليها عن طريق المبعوث الأمريكي حبيب ، يتحملون المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة ضد الانسانية .

ولقد اتخذوا من تعلقة حماية سكان بيروت المدنيين عذرا واهيا للسماح لفرقة مرتزقتهم بارتكاب فعلتهم القذرة .

وتعتبر هذه المأساة ، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الانسانية الحديث ، نتيجة منطقية لعرض نفساني يسمى " جنون العظمة " انفرد به حكام اسرائيل الحاليون الذين يرون في كل فلسطيني اربابا ناشئا وشرا مطلقا يجب استئصال جذوره .

ألم يُنسب الى رئيس وزراء اسرائيلي سابق. هذا الشعور " بالخوف " الذي يعتريه كلما ولد طفل فلسطيني ؟

ويجب الاعتراف بأن الانسحاب السابق لأوانه لقوات الفصل الدولية ، الذي ترك مخيمات اللاجئين دون حماية ، رغم ما أظهره القادة الفلسطينيون من تخوفات ، قد شجع على ارتكاب هذا العمل الاجرامي .

وهذه المجزرة الرهيبة التي ذهب ضحيتها آلاف النساء والأطفال والشيوخ لهي نتيجة لهذه الحرب المستعرة التي شنتها حكومة اسرائيل منذ ٦ حزيران /يونيه الماضي . فمنذ هذا التاريخ اجتاح الجيش الاسرائيلي أكثر من نصف لبنان ، مستعملا امكانيات هائلة من الرجال ، وأحدث العتاد ، ناشرا بذلك الدمار والخراب ، ومتسببا في ازهاق أعداد ضخمة من الأرواح البشرية من لبنانيين وفلسطينيين ، بلغ عددهم حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . . . ٣٠ قتيلا وجريح في بيروت وحدها .

ولقد اتخذت اسرائيل من زعمها الكاذب لحماية أمن حدودها الشمالية ، حيث دخل وقصف اطلاق النار حيز التنفيذ منذ تموز/يوليه ١٩٨١ ، تعلقا لتنفيذ ما يسمى " بالمرحلة النهائية " - حسب مدبريها - لخطة تهدف الى محق المقاومة الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية ، والى تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان بالارهاب وتدميرهاكل تجمعها .

ولقد حاولت قبل هذا سلطات تل ابيب بدون جدوى أن تقيم في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وبغزة ادارة جديدة خاضعة لها لتطبيق الحكم الذاتي حسب المفهوم الاسرائيلي ، بعد حل المجالس البلدية المنتخبة بطريقة ديمقراطية ، والاستعاضة عنها بما يسمى " بجامعات قروية " ، هي في الحقيقة مجموعات مسلحة هدفتها فرض " الأمن الاسرائيلي " في انتظار نكسة يقوم بدور المخاطب المنشود .

لا القمع المنظم المسلط على سكان الأراضي المحتلة ، ولا اللجوء الى ترسانة من أحدث السلاح من قنابل انشطارية وقنابل فوسفورية وقنابل عنقودية ، ولا ذلك بيروت الغربية الرهيبة ، استطاعت أن تأتي على ارادة الفلسطينيين الجامعة في النضال والدفاع عن قضيتهم المشروعة ، كما اعترف بذلك الرئيس ريغان نفسه في تصريحه يوم ١ ايلول /سبتمبر الجاري .

ان الشعب الفلسطيني الذي يجابه أطماع الصهيونية في بلاده ما انفك يناضل منذ ستين سنة . ورغم الأحداث والظروف التي حفت بصراع متفاوتات وعمليات التهجير التي أُستهدف اليها الفلسطينيون مرات ثلاث منذ ١٩٤٨ ، فان القومية الفلسطينية خرجت معززة قوية من كل محنة . ذلك ان القوة الفاشمة لم تقهر يوما في تاريخ الاستعمار الطويل ارادة الشعوب في كفاها التحرير . ان الشعب الفلسطيني ، الذي طرد من وطنه وطورد أينما كان منغاه بحقد وضعفينة لا هوادة فيهما ، قد دفع ثمنا غاليا للاعتراف بحقوقه الثابتة في تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة .

لأى غرض ياترى تحاملت اسرائيل على لبنان بهذه الشراسة فأمعنت في التدمير وارقة دماء الآف الأبرياء ، حارمة سكان بيروت المحاصرين من أوكد حاجياتهم الصحية والانسانية ، ومتسببة في سقوط عدد من الضحايا ، أكبر بكثير ، حتى في صفوفها ، مما أفضت اليه سنوات طويلة من الصدام في المنطقة ؟ هل ان عدوان اسرائيل هذا يخضع حقيقة لمبررات أمنية أم هل ترمي من ورائه الى استعراض قوتها العسكرية . . لتكريس تفوقها ونفوذها في المنطقة ؟

ان سلمنا بما ورد في مجلة " التايم " ليوم ٢٠ ايلول / سبتمبر الجاري فان اسرائيل أصبحت رابع قوة عسكرية في العالم أو تكاد . فكيف يمكن ان في حالة كهذه أن تنتحل اسرائيل دور الضعيف المتربص به والخائف من الغد في حين يعلم الجميع أن الأمر يمثل على العكس في اشباع غريزة التوسع والهيمنة ، في محاولة السيطرة على لبنان البلد المستقل ذو السيادة ، في حرمان شعب فلسطين بأكمله من حقه في تقرير المصير وفي تكوين دولته وفي النيل من مصداقية مثله الشرعي والوحيد : منظمة التحرير الفلسطينية .

هذا ما تنطوى عليه في الحقيقة تعلّة الأمن التي تتعلل بها اسرائيل في كل حين ، وهي رمز تهدف اسرائيل من ورائه الى تغطية ما تضره من نوايا جهنمية . فالأمن بالذات هو الشغل الشاغل لجميع شعوب المنطقة ، وهو كذلك شرط يرتكز عليه عملهم التنموي . الأمن في مفهومه الصحيح لا يمكن ، بحال من الأحوال ، أن يكون هيمنة دولة على جميع الدول الأخرى بما تتيحه من تدخل في الشؤون الداخلية للغير ، وما تضيفه من شرعية على أعمال تكبت الشعوب بمقتضاها وتقهر .

من وراء هذه الأحداث تبرز حقيقة ملحة تدعونا لوضع حد ، على جناح السرعة ، لمأساة الشرق الأوسط . ان كل تأخير اضافي من شأنه أن يفوت الى الأبد فرصة السلام والأمن في هذه المنطقة وفي العالم . ولهذا الفرض فقد أبدى الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ممثلة من طرف قادتها في اجتماع القمة بفاس ، رغبتها الواضحة ، بالاجماع ، في الوصول الى حل عادل وشامل ودائم للمشكلة الفلسطينية .

ولقد حدد بوضوح مبدآن أساسيان : أولهما انسحاب الاسرائيليين من الأراضي العربية بما فيها القدس والاعتراف بحقوق الفلسطينيين الثابتة في تقرير المصير وفي انشاء دولتهم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم حق جميع شعوب المنطقة في العيش بسلام ضمنه مجلس الأمن طبقا للحدود المناط بعهدته من قبل ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

هذا المخطط يعتمد على الشرعية الدولية ويأخذ بعين الاعتبار جميع مبادرات السلام التي وقع الاعلان عنها مؤخرا وخاصة منها مبادرة الرئيس ريغان التي سجلنا بارتياح تضمنها لتقييم أصح لواقع منطقتنا . وهو يبسط أمامنا للمرة الأولى اجراءات تنفيذية ملموسة وواضحة المعالم للتوصل الى حل شامل .

ولكن ، في حين تحظى جهود السلام التي تبذلها البلدان العربية باهتمام عدد كبير من البلدان ، بل قل بعضهم وساندتهم ، فان السلطات الاسرائيلية المعننة في الصلف والتحدى لم تتزحزح قيد أنملة عن موقفها المتعننت الرافض ولا لمخطط السلام العربي بفاس ، لا لتقرير مصير الشعب الفلسطيني ولا نشاء دولته ، لا لوجود منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها من طرف ١١٧ دولة ، لا لاعلان البندقية ، لا للمخطط الفرنسي المصري ، لا للمخطط بريجينيف وللمخطط ريغان ! العالم بأسره مخطئ ، واسرائيل وحدها على صواب .

ان مجموعة الدول العربية في اجتماع القمة بفاس أحدثت منعرجا تاريخيا ، فاتحة بذلك آفاقا جديدة في طريق سلام دائم .

فمن واجب المنظمة الدولية وخاصة مجلس الأمن تحمّل مسؤوليتها لوضع حد لدوامة العنف

واستعمال القوة الوحشية التي لن تؤدي الا الى تأجيج العواطف وتشجيع عناصر التطرف وتصلب
المواقف وطمس آمال شعوب المنطقة في السلام نهائيا .
انه لمن دواعي الارتياح أن نرى نشاط دعاة السلام في الشرق الأوسط ، وفي اسرائيل
بالذات يتفاقم باطراد . فلنبذل كل ما في وسعنا اليوم حتى لا تضاف رسالة فاس للسلام الى سجل
الفرص الضائعة .

إذا نادينا اليوم أكثر من أي وقت مضى بضرورة احترام الشرعية الدولية فلأن الشرعية ، في وقت تسوده الاضطرابات والفضى ، تشكل الوسيلة الوحيدة التي تخوّل لنا أن نتحدث نفس اللغة . فهني بالنسبة لنا جميعا القانون الذي يجب على كل منا احترامه .

تلك هي الشرعية التي نود ان نحترم في ناميبيا وفي مناطق أخرى من العالم ولطالما نددنا بكل قوانا بالاحتلال غير المشروع لناميبيا . وكم نادينا بالاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب ناميبيا الشقيق مثلا في : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، سوابو .

اننا ندعو بكل حوارنا لايجاد حل سريع ونهائي لهذه المفارقة التاريخية التي تشكلها مشكلة ناميبيا ، تطبيقا للقرارات التي اتخذتها منظمتنا في هذا الموضوع . وان الأمل يحدونا اليوم وقد لاحت في الأفق معالم حل لهذه المشكلة ، أن تتبوأ ناميبيا حرة ، مستقلة مكانها في منظمتنا .

وبنفس الروح ، ندد اليوم أشد تنديد ، كما كان شأننا دوما ، بممارسة الفصل العنصرى اللانسانى التي اتخذها نظام بريتوريا العنصرى مذهبيا يعمل به .

وان تقطع الانسانية طريقها نحو نهاية القرن العشرين لا يسعنا الا أن نوجه نداء ملحا الى الضمير العالمى لمحو هذه الوصمة من جبين الانسانية دون تردد .

ان المشكلة القائمة في تلك المنطقة مشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية . ولكنها أيضا وقبل كل شيء ، بالنسبة لنا ، مشكلة ذات بعد حضارى كبير . فاسمحوا لي بأن أجدد باسم تونس مشاعر التعاطف والتضامن الفعّال لشعب افريقيا الجنوبية ولقاداته ضمن المؤتمر الوطنى الافريقى ، الذين يخوضون ، بثبات ، معركة حضارية مستمرة .

ان القارة الافريقية مازالت تعاني أيضا من بؤرات توتر ليست أقل اثارا للقلق . فهناك النزاع القائم بالصحراء الغربية وما يحدثه من اضطراب في شمال القارة ، وهناك النزاع الذى يهز القسرون الافريقى ومشاكل اللاجئين والمهجرين ومشاكل الجفاف والجوع ، كل هذه المشاكل تدعو الأفاقرة

أنفسهم الى بذل قصارى جهدهم والرجوع الى الحكمة التي دأبوا عليها لايجاد طرق وأساليب جديدة مقبولة من طرق الجميع لفض مشاكلهم ودعم منظمة الوحدة الافريقية التي لعبت منذ ظهورها دورا ايجابيا لا يمكن تعويضه . ان منظمة الوحدة الافريقية التي يناهز عدد أعضائها ثلث أعضاء الأمم المتحدة والتي تعمل على الصعيد الاقليمي لتحقيق نفس الأهداف التي ترمي اليها هذه المنظمة ، قد أثبتت قدرتها على المساهمة بقسط وافر في تحقيق المهمة العوكونة الى منظمتنا ذات الرسالة العالمية .

ان الحالة في آسيا وأفغانستان وكمبوتشيا على حد سواء لم يطرأ عليها ، خلال السنة المنصرمة ، أى تقدم ملحوظ في اتجاه الحلول التي أوصت بها جمعيتنا العامة ، فالقوات الأجنبية لازالت جاثمة على تراب هذين البلدين ، والشعبان الأفغاني والكمبودى لازالا محرومين من ممارسة حقهما في حرية اختيار نظام الحكم الذى يلائمهما ، والشرعية الدولية ومبادئ الميثاق لازالت تنتهك نتيجة لذلك . ان الوقت قد حان لكي يتمتع شعبا هذين البلدين كغيرهما من الشعوب ، بحق سماع صوتهما .

اما منطقة الخليج الحساسة جدا فمازالت تشكل بالنسبة لنا وبالنسبة لكل من يهمهم استقرار وتوازن هذه المنطقة ، مصدر قلق كبير من جراء استمرار حرب لا مبرر لها بين العراق وايران . وهما بلدان شقيقان ومتجاوران لا يوجد بينهما الا ما يدعو الى التفاهم والتعاون . لقد تابغنا ، باهتمام كبير الموقف البناء الذى اتخذته أحد الطرفين . ومهما يكن من أمر فنحن نطالب باحترام الشرعية الدولية هنا كما نطالب بها في كل مكان وبالتطبيق الكامل لقرارى مجلس الأمن ٤٧٩ (١٩٨٠) و ٥١٤ (١٩٨٢) .

ان اللجوء الى استعمال القوة ، مهما كانت نتائجه الفورية لا يمكن بأى حال من الأحوال ، من استتباب السلم والأمن . ان فض النزاعات بالطرق السلمية يشكل أنجع وسيلة لبلوغ السلام الحقيقي وبالحوار والتفاوض وحدهما يمكن التوصل الى الحلول العادلة والدائمة . هذه هي الطريقة التي نفضلها دائما وهي نفس الطريقة التي نوصي بها لفض النزاعات ، سواء ما هو قائم منها منذ وقت أو التي شارت حديثا كالنزاع الذى ظهر في جنوب الأطلسي ، في جزر المالوين ، وقد كان ماثرا لقلق شديد في العالم نظرا لاتساع أبعاده الى حد مفرط .

واننا نهيب بهذه المناسبة بكل من المملكة المتحدة والأرجنتين ، وهما بلدان صديقان لتونس ، ان تستأنفا الحوار الذى انقطع بينهما ، بناء على قرارات الجمعية العامة الخاصة بهذا الموضوع مستفيدين

من جديد من مساعي أميننا العام الحميدة ، وقد بذل مشكوروا في هذا المجال جهدا كبيرا لولا عرقلته
لكان عاملا أساسيا في حقن الدماء بالمنطقة وفي تعزيز دور هذه المنظمة .

في هذا الاطار العام من الفوضى والتوتر والمواجهات ، عقدت الدورة الحادية عشرة للجمعية
العامة الخاصة بنزع السلاح من ٧ الى ١٠ تموز/يوليه الماضي . وكان الأمل يحدونا في تونس بأن تكون
الدورة فرصة لتحقيق وعي جماعي لمخاطر كارثة كبرى عامة تترصد عالمنا . كان أملنا أن تأخذ المجموعة
الدولية الاجراءات الملائمة لتوقي الحرب وللتوصل الى اتفاقية تحظر الى الأبد استعمال السلاح النووي
أو التهديد باستعماله وقد أصبح مصير البشرية بأسرها متوقفا عليه .

ولقد شعرنا بخيبة أمل واحباط شديدين عندما فشلت مساعينا ، فقد كانت الارادة السياسية
الضرورية للتوصل الى أى اتفاق منعدمة خاصة لدى من يمتلكون أكبر ترسانات الأسلحة الفتاكة ، وكيف
يمكن ان يكون الأمر غير ذلك عندما يقتصر اهتمام الدول العظمى على تحقيق أمنها فحسب دون اعارة
انتباه كبير الى السلم والأمن الدوليين ؟

فهل من أمل خلال دورتنا السابعة والثلاثين في أن ينضم أولئك الذين لم يبدوا استعدادهم
بالأسر الى الأغلبية الساحقة المتمثلة خاصة في بلدان عدم الانحياز فيعملوا مع الجميع على تلافي كارثة
نوية وتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل والتفرغ لمعركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جو يسوده
السلم والأمن ؟

ان الحالة الاقتصادية الدولية لازالت راکدة متأزمة وهي تبعث على أشد القلق والانشغال .
فنحن نشاهد من سنة الى أخرى مدى التدهور الخطير الذي آلت اليه حالة ثلثي الانسانية ، وواقع
الأمر نصب أعيننا ينضح بالمرارة الجارحة ويدعو الى الانشغال والحيرة .

فقاربة ٨٠٠ مليون نسمة لم يتوفر لهم في سنة ١٩٨٠ سوى دخل سنوي فردي أقل من ١٥٠
دولارا ، وهم يعيشون في ظروف عسيرة من الفقر المدقع .

فان لم تتخذ التدابير الكفيلة بتدارك هذا الوضع فان عددهم سيزداد ، بالأرقام المطلقة ،
بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا ليناhez المليار مع حلول عام ٢٠٠٠ .

في ظرف كهذا يعاني فيه الاقتصاد العالمي من الشك وعدم الاستقرار ويتأثر بظواهر القلقلة
والاضطراب التي تعطل نمط نموه بشكل خطير على المدى القصير والمتوسط ، فان العالم النامي لا يسرى
أمامه سوى آفاق مظلمة .

وعلاوة على ذلك ، فإن الجهود والتضحيات التي تبذلها البلدان النامية لم تعد تحظى بالدعم والتأييد اللازمين لهما من قبل عالم متقدم ازدادت أنانيته . فقد انخفضت الاعانات الحكومية التي تقدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للبلدان النامية بنسبة ٦ في المائة خلال سنة ١٩٨١ . ومن ناحية أخرى فقد تجاوزت المديونية المفرطة للبلدان النامية ، الحد الحرج وهو ينذر في كل لحظة بخطر افلاس العديد من البلدان الفقيرة .

وهناك أيضا انتشار وتعزيز الاجراءات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو والتي ستخسرق - ان لم يكن قد حدث ذلك فعلا - الصناعات الناشئة في البلدان النامية .

وباختصار ، فإن البلدان النامية تصطم ، في الجهود التي تبذلها في مجالي التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ، بحواجز خطيرة تتمثل في حالات عجز موازين المدفوعات ، وتدهور شروط التبادل ، وانخفاض حجم الصادرات ، وزيادة تكاليف ديونها ، والمديونية المفرطة ، والتضخم المستورد الجامح ، وما الى ذلك .

بيد وأن البلدان المتقدمة صناعيا لا تكثر كثيرا بالتدهور المستمر للأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية ، وهي تتحلل بصعوباتها الاقتصادية الداخلية لتسد أبواب التغيير والانفتاح وتعترض سبيل الاصلاح .

غير أنه من الضروري ادخال تغيير عاجل لاعادة بناء هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدالة والانصاف والمساواة في ظل السيادة ، وفقا لأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وتحقيقا لهذا الغرض ، اقترحت البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين منهجا جديدا واطارا مناسباً . وهي مستعدة ، من خلال مفاوضات شاملة لبدء حوار يقوم على مبدأ المساواة ، يتمسم بالطابع العالمي والحيوية ، للنظر في المشاكل الرئيسية التي تعوق التعاون الاقتصادي الدولي ، في إطار محفل ديمقراطي هو الجمعية العامة للأمم المتحدة .

غير أن شركائنا في البلدان المتقدمة النمو لم ينتهزوا الفرصة للدخول في مفاوضات حقيقية ، بناءة وشاملة ، وبدوا منشغلين بالابقاء على الامتيازات الهائلة التي ورثوها عن نظام اقتصادي جائر والدفاع عنها .

وكم نحن قلقون من انعدام الإرادة السياسية الصادقة للدخول في المفاوضات الشاملة حول التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . ونحن نعتقد أن الوقت قد حان كي يتوصل المجتمع الدولي الى اتفاق في هذا المجال .

انه لمن المشجع أن يشير بيان " فرساي " الى أن " تقدم البلدان النامية وتوطيد العلاقات البناءة معها أمران حيويان بالنسبة لازدهار العالم سياسيا واقتصاديا " ، لكننا نشاهد الآن نقيض ذلك في تقلص واضمحلال روح التعاون الدولي ، ذلك أن البلدان النامية قد اصطدمت خلال الأعوام الأخيرة برفض شركائها في بلدان الشمال المتقدمة صناعيا الدخول في حوار معها . ولقد تعهدت خيبات الأمل واشتد شعورنا بالاحباط ولم يسبق للتعاون الاقتصادي الدولي أن أخفق الى هذا الحد وواجه مثل هذه العاقبات . اننا نشهد الآن تراجعاً في التزامات سبق ان قبلتها الأطراف لزيادة الموارد المالية المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي زيادة ملحوظة . فتدهور الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تشكل مدعاة للقلق والخوف بالنسبة لجميع البلدان النامية وليس من شأن هذا التدهور ان يعرقل سبيل تنفيذ مشاريع هذه البلدان وبرامجها فحسب بل ان يعرض أيضا للخطر مبدأ التعاون المتعدد الأطراف الذي يمثل ضرورة حتمية بالنسبة للمجتمع الدولي وبوجه خاص للبلدان النامية . ونظرا للبيون الشاسع الذي يحول بيننا وبين تحقيق الأهداف المحددة باتفاق مشترك ، يبدو لنا ان الضرورة الملحة تقتضي بمضاعفة الجهود بغية تزويد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالوسائل المالية التي تخول له دعم البلدان النامية ومساعدتها في عملها الانمائي الاقتصادي والاجتماعي بصفة مخططة ومضمونة ومتواصلة .

ان موقف الرفض والتعطيل هذا الذي تتخذه بعض البلدان المتقدمة النمو يضر بلا شك بمصداقية الأمم المتحدة ويمثلها العليا . وقد يقضي على المكتسبات النادرة التي حققتها التعاون المتعدد الأطراف خلال سنين طويلة من الجهد .

أما نحن فسنظل نؤمن بمزايا الحوار والتشاور ، الحوار الديمقراطي العالمي والشامل للنظر في مختلف المسائل ولا تخاذ القرارات .

ويسرنا بهذا الصدد أن نعبر عن ابتهاجنا بتوصل مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الى ابرام معاهدة تمثل تجسدا للقانون رغم ما أثارته من أوجه عدم الرضا لدى البعض .

وأملنا وطيد في أن تحظى عن قريب ثمرة عشر سنوات من الجهود المضنية والمفاوضات المكثفة
اقرار المجتمع الدولي بأسره لها .

ان جدول أعمال دورتنا السابعة والثلاثين الذي لم نتعرض هنا الا لبعض نقاطه يظهر بوضوح
أهمية المهمة التي تنتظرنا ومطورة المسؤولية المطاقة على كاهلنا . انها مهمة هائلة بقدر ما هي شاقة
وحافزة اذا أردنا حقا أن نتوصل الى حلول لمشاكل عصرنا ونتطلع الى غد أفضل بالنسبة لنا ولأبنائنا .
انه لحرى بنا أن نزوج قبل كل شيء شبح الحرب ومخاطر الكارثة النووية التي يجرتنا نحوها
البعوض بهدوء مجرد من الوعي والادراك . ان وضع حد للحروب المحلية وغيرها من النزاعات الاقليمية
كالنزاع في الشرق الأوسط أمر ملح وهي تتوسع وتتفاقم فتهدد يوما بعد يوم العالم في كل لحظة باحداث
انفجار شامل .

فعلينا أن ندرك بجديّة مدى تكاملنا وترابطنا حتى نعمل في النهاية على اقامة نظام دولسي
جديد يتفق مع متطلبات عصرنا . وعلينا أن نسهر بعناية على احترام المبادئ المدرجة بميثاقنا وأن نجعل
من هذا المحفل خير مكان للتشاور والحوار وهما عنصران كفيلان لوحدهما بأن يمكننا من التوصل الى
حلول شاملة ومقبولة من الجميع .

فاننا سرنا على هذا الدرب فاننا ندافع بذلك عن أهداف منظمنا ونتصدى لتنبؤات المتحاملين
عليها بتعزيز فاعليتها وهيبتهما ومدادقيتهما . وعلى نفس هذا الدرب تنوى تونس من جانبها مواصلة عملها
بعزيمة وثبات .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠